بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

تقدير دالة الواردات في السودان (1995–2015) – (دراسة قياسية)

Estimation Of Import Function In Sudan (1995 – 2015) – An Econometric Study

بحث ماجستير تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي(قياسي)

إعداد الدراسة :

صباح خير الله أحمد حمد

المشرف :

أ.د/خالد حسن البيلي

ديسمبر 2017

الاية

قال تعالى:

((اللَّهُ نُـورُ السَّـمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَـلُ نُـورِهِ كَمِشْـكَاةٍ فِيهَـا مِصْـبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِـي زُجَاجَـةٍ الزُّجَاجَـةُ كَأَنَّهَـا كَوْكَـبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَـجَرَةٍ مُبَارَكَـةٍ زَيْتُونَـةٍ لَا شَـرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّـةٍ يَكَـادُ زَيْتُهَـا يُضِـيءُ وَلَـوْ لَـمْ تَمْسَسْـهُ نَـارٌ نُـورٌ عَلَـى نُـورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُـورِهِ مَنْ يَشَـاءُ وَيَضْـرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَـيْءٍ عَلِيمٌ))

سورة النور

الاية (35)

الاهداء

الي من أسعد برضاهم وأفلح بدعائهم

أمي وأبي أطال الله عمرهما

الي كل من علمني حرفاً

أساتذتي الأجلاء

الي أخواني

الأعزاء

الي من يزين حياتي

أحمد

الي سندي

أهلي وعشيرتي

الي أصدقائي

الأوفياء

الي كل طالب علم

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

اللهم إني أحمدك وأثني عليك الحمد يا عظيم النعم , واشكرك شكر عبداً معترف بالتقصير في عبادتك يا ذا الإحسان والنعم وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم . الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالي , ثم الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في كلية الدراسات العليا رائدة التقدم والتطور المعرفي والبحث العلمي , ثم الشكر لكلية الدراسات التجارية ممثلة في قسم الإقتصاد علي إتاحت الفرصة لي بأن أكون ضمن منسوبيها , كما لا يفوتني أن اشكر اسرة مكتبة كلية الدراسات الإقتصادية والإجماعية – جامعة الخرطوم علي التعاون اللامحدود في اكمال هذه الدراسة . والشكر والتقدير الي أستاذي الجليل/ خالد حسن البيلي , الذي اشرف علي هذه الدراسة , ولم يبخل بعلمه الغزير او وقته بكل رحابة صدر , فاللهم اجزه عني خير الجزاء , والشكر أيضاً موصول الي اسرة مكتبة الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , وأخيراً الشكر موصول الي كل من ساهم معي ومد لي يد العون في هذة الدراسة .

جزاكم الله خيراً .

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة تقدير دالة الواردات خلال الفترة (1995 – 2015) , من خلال بناء نموذج قياسي للواردات في السودان , بغرض توضيح العوامل المؤثرة عليه . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لمتابعة تطورات الظاهرة موضوع الدراسة , والنموذج القياسي لدالة الواردات عن طريق الإرتباط الخطي المتعدد باستخدام برنامج (E– views) . توصلت الدراسة الي وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي , كذلك وجود علاقة طردية بين الواردات والتضخم والإستثمار . من أهم توصيات الدراسة تهيئة المناخ الإستثماري لتشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية , لتطوير القطاع الزراعي والصناعي من اجل تقليل حجم الواردات .

Abstract

The study aimed at estimating the import function during the period (1995-2015),through building an econometric modle for import in sudan in order to explain the factors that affected the import function. The study adopted the descriptive and historical method to follow up phenomena under study , in addition to the econometric model for import function through multipule linear regression using (E-views) program. The study main findings indicated the existence of an inverse statistical significance relationship between import and Gross National Product Moreover , the existence of apositive relationship between import ,inflation and investment. The most important recommendations of the study include preparing the conducive environment for investment to attract domestic and foreign investment in order to develop the agricultural and industrial sectors to reduce import volume

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الأية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ت
مستخلص البحث	ث
Abstract	ج
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	خ
الفصل الأول : الإطار العام والدراسات السابقة	
المبحث الأول : الإطار العام	1
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	3
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية	7
المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية	8
الفصل الثالث : التجارة الخارجية ووضع الميزان التجاري في السودان (1995-2015)	
المبحث الأول : التجارة الخارجية في السودان (1995 - 2015)	19
المبحث الثاني : موقف الميزان التجاري في السودان (1995 - 2015)	55
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول : توصيف النموذج	61
المبحث الثاني : تقدير نموذج الدراسة	71
مناقشة الفرضيات	80
النتائج والتوصيات	82
قائمة المراجع والمصادر	83
الملاحق	86

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	التوزيع النوعي لسلع الصادر (1995-1999)	20
(2-3)	التوزيع النوعي لسلع الصادر (2000-2010)	24
(3-3)	التوزيع النوعي لسلع الصادر (2011-2015)	34
(4-3)	التوزيع النوعي لسلع الواردات (1995-1999)	42
(5-3)	التوزيع النوعي لسلع الواردات (2000-2010)	44
(6-3)	التوزيع النوعي لسلع الواردات (2011-2015)	51
(7-3)	الميزان التجاري (1995-1999)	56
(8-3)	الميزان التجاري (2000-2010)	57
(9-3)	الميزان التجاري (2011-2015)	59
(1-4)	استقرار بيانات السلسلة	69
(2-4)	نتائج اختبار جوهانسون- جوللیز للتكامل المشترك	71
(3-4)	اختبار جودة توفيق النموذج	73
(4-4)	اختبار المعنوية الجزئية للنموذج	74
(5-4)	اختبار المعنوية الكلية للنموذج	74
(6-4)	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	75
(7-4)	اختبار وايت	76
(8-4)	نتائج التقدير بعد المعالجة	77
(9-4)	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	78
(10-4)	اختبار ثايل لمقدرة النموذج علي التنبؤ	79

المقدمة:

تعتبر الواردات السودانية من المتغيرات المهمة في الاقتصاد السوداني، من خلال توفيرها للسلع والخدمات التي لا تنتج محلياً أو إنتاجها قليل مقارنة بالطلب المحلي . مما يفتح الباب واسعاً امام الإستيراد لتغطية العجز.

تشتمل الواردات الرئيسية علي الالات والمعدات الراسمالية, المواد الغذائية، السلع المصنعة وسائل النقل ،المواد الكيماوية والمنسوجات وغيرها، وقد بلغت قيمة الواردات حوالي 1,414,9مليون دولار في عام1999م ، وقد سجلت الواردات زيادة طفيفة من 1,552,7 مليون دولار عام 2000م الي 1,585,5 مليون دولار عام 2001م بنسبة زيادة قدرها 2,1% .

ارتفعت قيمة الواردات من 2,446,4 مليون دولارفي عام 2002م الي 2,881,9 مليون دولار في عام 2003م بنسبة قدرها 17,8% , وبلغ حجم الواردات السودانية في العام 2010 حوالي 9,176 مليون دولار امريكي , وفي عام 2013م انخفضت قيمة الواردات من9,918,1 مليون دولار الي 9,211,3 مليون دولار عام 2014 بمعدل 7,1% ، اما الواردات في عام 2015 فقد بلغت قيمتها 9,508,7 مليون دولار بزياده قدرها 3,2% .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن السودان ظل ولفترات طويلة يعاني من عجز في الميزان التجاري ، و تتاثر الواردات بسعر الصرف و إجمالي الناتج المحلي والاستثمار والتضخم والرسوم الجمركية وغيرها من العوامل الاخري ، فضلاًعن تاثرها بالعوامل السياسية والإقتصادية والطبيعية ، مما اكسبها قدراً من الاهمية لمعرفة تاثير كل متغيرات الدراسة علي الواردات وذلك من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن المتغيرات محل الدراسة عبر إستخدام البرامج الجاهزة في الحاسب الألي مثل E-views و SPSS .

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على هذه الأسئلة:

1- ماهي المتغيرات التي تؤثر على الواردات وتتأثر بها ؟
2- ماهو شكل العلاقة بين الواردات وهذه المتغيرات ؟

أهداف البحث:

1- دراسة العوامل المؤثرة علي الواردات في السودان خلال الفترة 1995م-2015م.
2- معرفة العلاقة بين الواردات والعوامل المؤثرة عليها خلال فترة الدراسة.
3- معرفة وضع الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.
4- تقدير دالة الواردات باستخدام نموذج الارتباط الخطي المتعدد .

أهمية البحث:

تاتي اهمية هذا البحث من الطلب المتزائد علي الواردات نفسها كعامل مهم في الإقتصاد القومي, ولهذه الأهمية كان لابدا من وجود تقدير دقيق لدالة الواردات في السودان . تكمن أهمية هذا البحث من الناحية التطبيقية في تقدير دالة الواردات في السودان , واختيار الصيغة الرياضية لشكل الدالة والمتغيرات المناسبة التي دلت عليها النظرية الإقتصادية , وتحديد مرونات هذه المتغيرات , مما يساعد في معرفة التغيرات التي تطرأ علي الدالة .

فروض البحث:

1- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الواردات وسعر الصرف والرسوم الجمركية .

2- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الواردات وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

3- هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الواردات والاستثمار والتضخم .

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج التحليلي لتحليل بيانات المتغيرات المضمنة في النموذج ، وأيضا المنهج التاريخي لمتابعة تطورات الظاهرة موضوع الدراسة , والنموذج القياسي باستخدام الإرتباط الخطي المتعدد لتقدير دالة الواردات خلال الفترة 1995-2015.

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية** :1995م- 2015م , وقد تم اختيار هذة الفترة لأنها أكثر فترة توفرت فيها البيانات , وايضاً هي فترة تغيرت فيها نوعية وكمية الواردات , وشهدت احداثاً اقتصادية وسياسية مثل الأزمة المالية العالمية 2008 , وانفصال الجنوب 2011 وقد كان لهذه الأحداث تأثيراتها الكبري علي اداء الاقتصاد السوداني .
- **الحدود المكانية:** جمهورية السودان .

مصادر جمع البيانات:

يعتمد البحث علي مصادر البيانات الثانوية والتي تشمل (الكتب، المراجع، الدوريات النشرات، والرسائل العلمية) اضافة للتقارير السنوية من بنك السودان المركزي , الادارة العامة للجمارك وغيرها من المصادر.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من الفصل الأول ويشمل الإطار العام والدراسات السابقة، والفصل الثاني الاطار النظري للدراسة ويتناول مفهوم ونظريات التجارة الخارجية ، الفصل الثالث يتناول التجارة الخارجية ووضع الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 1995 -2015, والفصل الرابع يتناول الدراسة التطبيقية لنموذج الدراسة , اضافة للخاتمة والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والرصد للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث تم تناول اهم الدراسات التي اجريت علي النحو التالي:

1- دراسة إخلاص محمد (2000م)1 .

تناولت الدراسة نموذج الارتباط الخطي المتعدد ، دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان في الفترة (1989م-1998م) , باستخدام المنهج الوصفي والتاريخي , هدفت الدراسة إلي معالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة الي ان اجمالي الواردات دالة في متغيرين مستقلين هما الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف , وان اي دراسة لا تقوم علي التحليل القياسي سوف تؤدي لادخال متغيرات فائضة او حذف بعض المتغيرات المؤثرة الي خطا في توصيف النموذج , واوصت الدراسة بان المعايير الاقتصادية لا تكفي للحكم علي الظاهرة ولا بد من وجود معايير إحصائية .

2- دراسة رشا إبراهيم طه (2000م)2.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة المتغيرات التي تؤثر في دالة واردات القمح في السودان , استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، وتوصلت الدراسة الي وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد , وأن حجم واردات القمح تتحدد سنوياً بواسطة حجم السكان ويمثل اكثر المتغيرات ارتباطاً بحجم الواردات من القمح , واسعار القمح المحلية , واسعار الكميات المستوردة منه , وأن الكميات المنتجة محلياً من القمح تم إبقاءها في النموذج لأهميتها رغم مخالفتها للنظرية الاقتصادية من حيث الاشارة , واوصت الدراسة بزيادة الانتاج المحلي من القمح لتقليل الواردات منه .

3- دراسة هنادي مصباح عباس الأمين (2000م)3.

وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة المتغيرات التي تؤثر في دالة الواردات والتنبؤ بالقيم المستقبلية للواردات بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي والاستنباطي , وتمثلت فرضيات الدرسة في ان العلاقة بين اسعار الواردات واسعار الصادرات علاقة عكسية ، وطردية العلاقة بين أسعار الواردات وسعر الصرف ، وأيضا بين الواردات ومعدل التضخم.

وخلصت الدراسة للاتي:

أن الواردات تتحدد سنويا بسعر الصرف وقيمة الصادرات ومعدل التضخم .

---

1 اخلاص محمد , الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان للفترة 1989-1998, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية , 2000.

2 رشا ابراهيم طه , دالة واردات القمح في السودان 1983-1997, رسالة ماجستير غير منشوره , جامعةام درمان الإسلامية , 2000.

3 هناء مصباح عباس الامين, دالة الواردات السودانية 1980-1997, رسالة ماجستيرغير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية , 2000 .

وان متغير الصادرات من المتغيرات المهمة في النموذج فيجب إبقاءه في النموذج , بالرغم من مخالفة اشارته للنظرية الاقتصادية , ومن أهم المتغيرات في النموذج معدل التضخم , واوصت الدراسة باهمية الاهتمام بالإنتاج والبحوث والدراسات القياسية .

4- دراسة نهله خوجلي ابو عاقلة (2000م)4.

تناولت الدراسة واردات القمح في السودان خلال الفترة 1983-1997 ، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة العوامل التي تؤثر علي دالة الطلب علي واردات القمح في السودان , واستخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي في تكوين النموذج القياسي , والمنهج الاستنباطي في التعريف بالمشكلة القياسية ، وتوصلت الدراسة إلي أن افضل الدوال هي الدالة الخطية في تفسير دالة القمح في السودان , وان اكثر العوامل ارتباطاً بحجم الواردات من القمح هو الاستهلاك , وأن قيمة الثابت موجبة , ويلاحظ ايضاً أن اشارة سعر الصرف موجبة , وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية , وكذلك ان افضل نموذج قياسي لدالة واردات القمح في السودان هو النموذج الذي يتضمن استهلاك القمح والكميات المنتجة منه محلياً واسعار الواردات والناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة , واوصت الدراسة بالعمل علي وضع برنامج او استراتيجية زراعية بصورة عامة , وزراعة القمح بصور خاصة لسد الحاجات المحلية من القمح , وايضاً علي الدولة توفير البيانات للباحث .

5- دراسة عماد عمر أبكر (2006م)5.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تاثير العوامل المحددة للاستيراد في السودان للفترة 1960-2008 , وتتلخص فرضيات البحث في ان هناك تاثير معنوي لكل من (الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، الصادرات ، سعر الصرف ، والضرائب الجمركية علي الاستيراد) , ومن خلال اتباع المنهج الوصفي لوصف متغيرات النموذج والمنهج الاستدلالي لدراسة الاسلوب الكمي , خلصت الدراسة الي الاتي:

ان الاستيراد يمكن ان يمثل بمعادلة خطية مع الناتج المحلي الاجمالي والصادرات , وهذه المتغيرات مجتمعة ذات تاثير معنوي علي الواردات ونسبة تأثيرها 58,8%.

لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء, وكذلك خلو النموذج من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة . واوصت الدراسة باستخدام النموذج في التخطيط والتنبؤ بالاستيراد وضرورة توفير الدولة للبيانات والمعلومات للباحث .

---

[4] نهلة خوجلي ابوعاقلة , دالة واردات القمح في السودان للفترة 1983-1997, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية , 2000.

[5] عماد عمر ابكر, تقدير دالة الواردات في السودان للفترة 1960-2004, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2006.

دراسة جار النبي بابو جار النبي (2008م) 6.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الواردات تفوق الصادرات لفترة طويلة مستنداً الي المنهج الوصفي والاستدلالي, وتمثلت فرضيات الدراسة في ان (سعر الصرف والاستثمار، والناتج المحلي الاجمالي، الصادرات) تربطها علاقة طردية بالواردات كما توجد علاقة عكسية بين الضريبة الجمركية والواردات , وان المتغيرات المضمنة في النموذج أكثر تفسيراً من غيرها, وتوصلت الدراسة الي الاتي :

الواردات دالة في سعر الصرف والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي والرسوم الجمركية والصادرات , ويمثل سعر الصرف أهم المتغيرات في النموذج , وأوصت الدراسة باستخدام النموذج في التنبؤ , وكذلك توفير البيانات للباحث .

7- دراسة لمياء صالح دفع الله (2009)7.

هدفت الدراسة لتقدير دالة الواردات التي تعاني من الارتباط الخطي المتعدد .

وتمثلت فرضيات الدراسة في احتواء النموذج علي الواردات كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي وحجم السكان وسعر الصرف وسعر الواردات والرسوم الجمركية) ، وجود ارتباط خطي متعدد عند تقدير دالة الاستيراد , واستندت الدراسة علي المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة , ومنهجية الاقتصاد القياسي لقياس نموذج الاستيراد .

حيث توصلت الدراسة إلي أن الاستيراد دالة في الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي وسعر الصرف والضريبة الجمركية وحجم السكان وسعر الواردات , وخرجت الدراسة بعدة توصيات من اهمها : استخدام سلاسل طويلة المدي للحصول علي نتائج افضل ، والتركيز علي استيراد السلع الراسمالية التي تساهم في تحريك الاقتصاد القومي .

8- دراسة محي الدين الطيب محمد (2010م 8.

تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد النموذج الأمثل الذي يمثل دالة الاستيراد في السودان وتم استعراض فروض الدراسة علي النحو التالي:

- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والواردات

باستخدام المنهج الوصفي , ومنهجية الاقتصاد القياسي , خلصت الدراسة الي نتائج عديدة اهمها:

---

[6] جارالنبي جابو جارالنبي , استخدام الانحدار العام في تقدير دالة الواردات للفترة 1960-2005,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2008.

[7] لمياء صالح دفع الله:مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستيراد في السودان خلال الفترة 1976-2005,رسالة ماجستيرغير منشورة ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2009.

[8] محي الدين الطيب محمد:نمذجة الاستيراد في السودان1980-2008,رسالة ماجستيرغير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,2010.

الواردات دالة في سعر الصرف والتضخم من خلال النموذج اللوغرثيمي.
توجد علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والواردات ، اما الاشارة السالبة في معلمة الناتج المحلي الاجمالي تعود الي عدم دقة البيانات . وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم والواردات ، كما أن النموذج لايعاني من مشاكل القياس ، ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة استخدام النموذج حسب قوته التفسيرية في التنبؤ، وضرورة توفير وإتاحة البيانات للباجثين.

الفجوة البحثية:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الواردات في السودان نسبة لأهميتها في الاقتصاد القومي , وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج وتختلف معها في مشكلة البحث والفروض والاهداف والفترة الزمنية , وقد استخدمت الدراسات السابقة الارتباط الخطي المتعدد والإنحدار العام للوصول إلي أفضل نموذج , بينما في هذه الدراسة يستخدم الباحث الارتباط الخطي المتعدد لمعرفة العوامل التي تؤثر علي الواردات والوصول لافضل نموذج , ومقدرة النموذج علي التنبؤ.

الفصل الثاني

مفهوم ونظريات التجارة الخارجية

2-1 مفهوم التجارة الخارجية :-

تتمثل العلاقات الخارجية في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول علي السلع والخدمات أو لتسوية الديون, وذلك بقصد السعي وراء الكسب لتحقيق التوازن بين جانبي الخصوم والاصول كهدف من أهداف التجارة9. لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً علي الهدف من دراستها, فقد عرفت تاريخياً بأنها أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات10.

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ,وتتضمن الصفقات الإقتصادية ما يلي 11:

- تبادل السلع المادية.
- تبادل الخدمات.
- تبادل النقود.

وايضا هي عبارة عن عملية الإستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة. وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول12.

التجارة الخارجية تفتح أمام البلدان فرص التخصص وزيادة تقسيم العمل, مما يؤدي الي زيادة انتاج وإستهلاك العالم , وبالتالي إرتفاع مستوي الرفاهية العالمية , بعبارة أخري أن ميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل بلد من الإستفادة من مزايا البلدان الأخري, فما يتمتع به بلد معين تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف البلدان الأخري13.

---

[9] محمد علي الجاسم : القواعد الاساسية ، الاطار الدولي ، ط1, جامعة المستنصرية , بغداد ,1979, ص226.
[10] حسام علي داؤد واخرون : اقتصاديات التجارة الدولية , ط 1, دار الميسرة للنشر والتوزيع , عمان , 2002, ص13.
[11] موسي سعيد مطر واخرون : التجارة الخارجية , دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان 2001, ص13.
[12] رانية سعيد ابوبكر: مقدمة في التجارة العالمية , جامعة الملك عبد العزيز , pdf , 2017, ص1
[13] اسكندر مصطفي النجار: مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية , وكالة المطبوعات , الكويت ,1973, ص24-25.

وعليه فالتجارة توسع الاسواق الداخلية والخارجية للمنتجين المحليين وتجبرهم علي التنافس وعلي إستيعاب التكنولوجيا الحديثة, وتصبح التجارة بالتالي محرك التوسع في القطاعات الإقتصادية الأخري, كما أن نمو القدرات التصديرية يقلل من الاستيرادات الصناعية والخدمية المنافسة.

2-2 نظريات التجارة الخارجية :-

موضوع تحديد اسباب قيام التجارة الدولية اثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين الاقتصاديين, وقد كان عمل كل واحد منهم تكملة لعمل الاخر للوصول في الاخير الي الاسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري, وتحديد اساليب سياسية لترقية التجارة الخارجية. وفيما يلي نتناول اهم نظريات التجارة الخارجية :

اولاً: نظرية التجاريون :-

كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الامة , فثروة الامة عندهم تعتمد لما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من اضافة فيهما, فاذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فان السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية, وهذا يستدعي ان تحقق الدولة فائضاً في ميزانها التجاري.وان تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس , ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري ان تعمل الدولة باساليبها المختلفة علي بلوغ هذه النتيجة , ولقد ميز التجاريون بين ثلاثة فترات مرت بها النظرية التجارية :-

الفترة الاولي :-

وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس واخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة .

الفترة الثانية :-

اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بان تفسر معاملاتها مع كل دولة علي انفراد , ومن ثم لم تعد هناك حاجة الي فرض رقابة مباشرة علي كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس الي الخارج , وعلي ان تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة علي مجموع معاملاتها مع كل دولة .

الفترة الثالثة :-

اتضح للدولة ان مركزها النهائي يتوقف علي مجموع صادراتها في نهاية العام وعلي ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

ولقد اقتضي منطق التجاريين الذين وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية المطالبة بوجوب اخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب علي الواردات , واعانة الصادرات , ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري14.

ثانياً: الطبيعيون والتجارة الخارجية :-

من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود علي تصدير المواد الغذائية, كي ينخفض ثمنها وبالتلي تنخفض مستويات الاجور وهذا من شانه خفض نفقات الانتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية , وعلي ذلك فان الطبيعيون توصلوا الي أن قيود التصدير كانت مسؤولة عن انخفاض اثمان الحاصلات الزراعية. وكان نظامهم يهدف الي تحقيق زيادة في الطلب علي الحاصلات الزراعية , حتي لا يسود ما سموه بالثمن المجزي وتحقيق اقصي قدر ممكن من الناتج الصافي15.

ثالثاً: الكلاسيك ونظريات التجارة الخارجية :-

تعد النظرية الكلاسكية اولي النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير اسباب قيام التجارة بين البلدان , من ظهورها اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر16 , حيث تشكل الاساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية , فقد حاول رواد هذه النظرية بحث اهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءً علي اسباب ظهور المكاسب من التجارة, واستندوا في ذلك علي مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر17, الذي نشا علي انقاض افكار المدرسة التجارية, منذ القرن السادس عشر وحتي اوائل

[14] رانية سعيد ابوبكر: مقدمة في التجارة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص 2-3
[15] المرجع السابق , ص 4.
[16] اسكندر مصطفي النجار , مرجع سبق ذكره , ص54-55.
[17] موسي سعيد مطر واخرون , مرجع سبق ذكره , ص15.

القرن الثامن عشر, والمدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر18.

اما وجهة نظر الكلاسيك في التجارة الخارجية , فيمثلها عدد من الاقتصاديين البارزين , ويمكن عرض نظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1- نظرية الميزة المطلقة "لادم اسميث"

تعد نظرية الميزة المطلقة اول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان , وهي للاقتصادي ادم اسميث من خلال كتابه "بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم" سنة 1776م , وهذه النظرية مستندة علي مبدا تقسيم الامكانيات والانتاجية ، وتتلخص هذه النظرية بان يتخصص كل بلد بانتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في انتاجها , وعليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الاطراف المشاركة فيها.

أنتقد ادم اسميث كل ما من شانه اعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة او ما بين مختلف الدول, واوضح ان المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي. فتقسيم العمل الدولي ناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم تبادل بفائض انتاجها بما ينقص عن حاجة الدولة الاخري من سلع تتمتع بانتاجها بنفس الميزات المطلقة. وتتمثل نفقات انتاج السلعة بكمية العمل اللازمة لانتاجها , وهو ما يعني ان العمل هوعنصر الانتاج الوحيد,فالتجارة الدولية في راي اسميث تقوم بوظيفتين: فهي اولاً تخلق مجالاً لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشئ اخر ذي نفع اكبر, وهي ثانياً تتغلب علي ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل الي اقصاه وترفع من انتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساق السوق19.

الا ان نظرية ادم اسميث في الميزة المطلقة عجزت عن الاجابة علي التساؤل المطروح فيما اذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بانتاج اية سلعة مقارنة بمنافسية من البلدان الاخري؟ واذا

[18] سعد محمود خليل ,هيكل الاستيراد واثره علي نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق,رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة الموصل ,1995م , ص9-10.

[19] زينب حسن عوض الله : الاقتصاد الدولي , جامعة الاسكندرية , دار الجامعة الجديدة , ط1 ,2004م , ص9.

كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في انتاج جميع السلع علي البلد الاخر, هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟

2- نظرية التكاليف النسبية " لديفيد ريكاردو"

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو(1772م-1823م) برد علي نظرية ادم اسميث , وذلك بكتابة المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817م من خلال نظريته في الميزة النسبية. ان جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة انتاج الوحدات الاضافية من احدي المنتجات بصيغة التقليل الضروري في انتاج بقية السلع , وتوضح هذه النظرية انه ليس بالضرورة لقبام التجارة بين البلدان ان يتمتع البلد بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد علي اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتي لو كانت التكاليف الحقيقة لانتاج جميع السلع فيه اكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين20.

ولفهم نظرية ريكاردو الخاصة بالتجارة الدولية لابد من ان نذكر باختصار الاسس التي قامت عليها نظريته العامة. فلقد افترض ريكاردو ان المنافسة التامة لابد وان تكون متوفرة , كذلك افترض حرية وسهولة انتقال العمال من اي منطقة لاخري , واخيراً افترض ان اجر العامل وحدة هو الذي يؤلف تكاليف الانتاج .

اعترض ادم اسميث علي هذه النظرية بانها اهملت اخذ عامل راس المال في حساب تكلفة الانتاج . فرد ريكاردو بان النسبة بين العمل وراس المال ثابتة.

الا ان النظرية العامة لا يمكن تطبيقها علي التجارة الدولية, وذلك لصعوبة انتقال العمال من اقليم لاخر, فهنالك قيود او صعوبات اقتصادية واجتماعية تمنع او تحد من انتقال العمال عبر الحدود. لذلك صاغ ريكاردو نظرية خاصة بالتجارة الدولية كان من اهم نتائجها ان اثمان السلع لا تتناسب مع تكلفة الاجور, وكذلك من نتائجها اذا كانت هنالك دولة متفوقة في انتاج جميع السلع علي الدول الاخري فمن مصلحتها ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون درجة تفوقها

[20] طالب محمد عوض : لتجارة الدولية-النظريات الاساسية , معهد الدراسات المصرفية , عمان , 1995م , ص30.

فيها اكبر وتستورد الباقي من الخارج . وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو الفروض الاتية لتسهيل فهمها:-

1- ان التبادل يتم علي اساس المقايضة , بمعني عدم وجود اداة نقدية.
2- ان يقتصر البحث علي دولتين لا ينتجان الا سلعتين.
3- لا توجد نفقات نقل او رسوم جمركية.
4- تكلفة انتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الانتاج , بمعني ان قوانين الغلة النسبية غير مطبقة , وان الانتاج يخضع لقانون ثبات الغلة[21].

وتعد هذه النظرية تطوراً كبيراً في الفكر الكلاسيكي,حيث اعتبرت الاتجاة الصحيح في التجارة الخارجية , وخطوة هامة الي الامام ولا زالت تشكل اساس اغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية , وقد زودت الاقتصاديين ببرهان اكثر كفاية واكثر اقناعاً في جدوي وفوائد التجارة , بالرغم من كل الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية[22].

3- نظرية القيم الدولية " لجون ستيوارت ميل"

اكدت النظريتان السابقتان (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان علي جانب العرض (امكانيات الانتاج) دون الاهتمام بالطلب[23] , لقد تنبه لهذه المسالة جون استوارت ميل(1806م-1873م) الذي اشار في نظريته القيم الخارجية الي ان رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد علي مقدار استيراداته , بمعني ان الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة , ولهذا قام (ميل) بادخال جانب الطلب علي التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان , وبناءً علي ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة. بانه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الاخر المشارك معه في التجارة. بعبارة اخري ان عرض البلد (A)

[21] محمد عبدالعزيز عجيمة:الاقتصاد الدولي,جامعة الاسكندرية,ط1, 2000م,ص20.
[22] غازي صالح محمد الطائي:الاقتصاد الدولي,مرجع سابق, ص32.
[23] محمد يونس:مقدمة في نظرية التجارة الدولية , الدار الجامعية للنشر, بيروت ,1986م , ص32.

لسلعته يمثل طلبه لسلعة البلد(B) والعكس صحيح , وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.24

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية , وفي ابراز اهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية ومعدل التبادل الدولي . فوفقاً لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة علي منتجات الدولة الاخري. ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي فيه قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

وطبقاً لهذه النظرية هنالك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية, وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية. وعموماً كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيراً من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة ضيئلاً والعكس صحيح . ومن هنا نستطيع ان نفهم لماذا انتهي (ميل) الي ان الدولة الصغيرة يمكن ان تحقق مكسباً اكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية وكذلك دعوة هذه النظرية للاهتمام بالاسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي. ففي وسع الدولة الصغيرة ان تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقاً لمعدل التبادل السائد في الدولة الاخيرة دون ان تؤثر علي ذلك المعدل نظراً لارتفاع مستوي المعيشة في الدولة الكبيرة وضخامة طلبها.

ولقد باعدت هذة النظرية عن الواقع حيث افترضت تكافؤ اطراف المبادلة,فاذا ما كان التبادل يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل الا يكون للطلب المتبادل اي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة الكبري ان تملئ شروطها25.

4- نظرية التوازن التلقائي" لدفيد هيوم"

وتتلخص نظرية "هيوم"في ان المعدن النفيس يتوزع علي البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة الي تدخل من قبل الدولة,فاذا زاد ما لدي الدولة من المعدن النفيس علي القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي, فان اسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لاسعار السلع في

[24] حسام علي داؤود واخرون:مرجع سبق ذكره , ص42.
[25] زينب حسن عوض , مرجع سبق ذكره , ص16.

البلاد الاخري مما يؤدي الي نقص صادراتها وزيادة وارداتها وفي النهاية يحدث عجز في الميزان التجاري مما يؤدي الي تسرب الذهب الي العالم الخارجي وعلي العكس , وفي حالة نقص الذهب عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي فان اسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لاسعار السلع في الدول الاخري , مما يؤدي الي زيادة صادراتها ونقص وارداتها , وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري , مما يؤدي الي تدفق الذهب الي الدولة من العالم الخارجي.

وتتلخص نظرية "هيوم" في التجارة الخارجية في ان الرفاة الاقتصادي في اي بلد سوف يعم علي البلدان الاخري, بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي26.

رابعاً: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :-

ان الحصول علي مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف علي اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد الي بلد اخر, وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في انتاج السلعة التي يتميز فيها نسبياً27.

فاذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الاساس الذي قامت عليه الميزة المطلقة لتركز علي الميزة النسبية التي بداها "ريكاردو", واضاف عليها اسلافه الكثير من التعديلات , فان النظريات التي اعتاد الاقتصاديون ان يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية , التي قامت علي اساس العنصر الانتاجي الوفير, لم تتحرر تماماً من الاسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد علي عنصرين من عناصر الانتاج هما: العمل وراس المال بدلاًمن العمل بوصفه عنصراً انتاجياً وحيداً كما فعل كل من "ادم اسميث"و"ريكاردو" و"جون استوارت ميل" , فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية ابتداءً من الاقتصاديين (هكشر- اولين) والتي عرفت بنظرية وفرة العنصر معتمدة علي فرضيات اكثر واقعية تتماشي مع المتغيرات الحديثة , وتتمثل الفكرة الاساسية لهذه النظرية فيما يلي:28

[26] غازي صالح محمد الطايئ:مرجع سبق ذكره , ص152-153.
[27] المرجع السابق,ص79.
[28] غازي صلاح محمد الطائي:مرجع سبق ذكره , ص33.

ان الإختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين البلدان هي التي تؤدي الي قيام التجارة الخارجية بينهم . اذ لكل بلد ميزة نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج الي عامل الانتاج الاكثر وفرة نسبية فيها , الي جانب انه لن يكون للبلد هذة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج انتاجها الي عامل الانتاج الأكثر ندرة فيها , وبالتالي يجب ان يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج .

وعلي الرغم من كتابات عدد من الاقتصاديين المحدثين , امثال هاربر او ليونتيف فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي الي ان جاء اولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا اسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول لحالة التوازن29.

1- نظرية نفقة الاختيار :-

انتقد هاربر الاساس الذي تقوم علية نظرية العمل في القيمة,واعتمد علي فكرة نفقة الاختيار بدلاً من النفقة المحددة علي اساس العمل في تفسير التبادل . ونفقة الاختيار – او نفقة الاستبدال – الخاصة بانتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الاخري والتي كان يمكن انتاجها بنفس عناصر الانتاج والتي قامت علي المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها. وعلي هذا فنفقة الاختيار ليست نفقة انتاج يتم انفاقها بالمعني الصحيح وانما هي النفقة التي ضحي بها من اجل انتاج سلعة من السلع.

ويري هاربر ان نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في انتاج سلعه اخري , وعندئذ يمكن ان نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها.

وينتهي هاربر الي القول بان اثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع, والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج احدي هذه السلع , يستطيع ان يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي. وقد استخدم هابرلر فكرة نفقة الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف ب "منحنيات الناتج المتساوي" او ما سماه هو ب "منحنيات

[29] زينب حسن عوض الله : مرجع سبق ذكره , ص16.

الاحلال" ويبين هذا المنحني بالنسبة لبلد معين كل المجموعات التي يمكن لهذا البلد ان ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة معينة وذلك بكمية محددة من عناصر الانتاج.

فاذا افترضنا مع هاربر ان الدولة تمتلك عنصرين للانتاج فحسب هما : العمل وراس المال وأنها تتنتج سلعتين فحسب . فانه يمكن للدولة ان تستخدم عناصر الانتاج هذه في انتاج احدي السلعتين دون الاخري او توليفة معينه منها . وفي جميع الحالات فان انتاج الدولة سيكون محدداً بكمية عناصر الانتاج التي تمتلكها ولهذا فانها كلما انتجت اكثر من احدي السلعتين فانها لابدا ان تتنتج اقل من السلعة الاخري.

ويؤدي اختلاف الاثمان النسبية للسلعتين في الدولتين الي قيام التجارة بينهما والطبع فان معدل التبادل الخارجي للسلعتين الذي سيتحقق فعلاً ما بين الدولتين لابد وان يقع ما بين معدلي التبادل اللذين كانا سائدين في كل دولة قبل قيام التجارة.

وعلي الرغم من ان هاربر استطاع , في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية , واعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد انماط التخفيض والتبادل الدولي , فضلاً عن ان تحليل نظرية التجارة الخارجية علي اساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الانتاج هو تحليل محدود المدي بالنظر الي ان المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع علي اساس المقايضة بل علي اساس النقود اي علس اساس الاثمان. وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات او ثمن عناصر الانتاج وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص30.

2- النظرية السويدية :-

ترجع هذه النظرية , والتي جاء بها هكشر – اولين , سبب قيام التجارة الخارجية الي التفاوت بين الدول في مدي وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها , هذا التفاوت من شانه ان يوجد اختلافاً في اثمان عناصر الانتاج , وبالتالي في اثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتي العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول . اذ ستتجه كل دولة الي تصدير

[30] المرجع السابق,ص57.

تلك السلع التي يمكنها ان تنتجها في الداخل برخص نسبي , فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول.

علي ان عامل الوفرة او الندرة لعناصر الانتاج وما يتبعة من اختلافات نسبية في اثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة وفقاً لهذة النظرية. فالاختلاف في دالات الانتاج من سلعة الي اخري والذي يرجع الي المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من اجل الحصول علي كمية من الناتج بأكفأ طريقة ممكنة يعتبرسبباً أخر لقيام التجارة الخارجية.

ويلاحظ أولين أن اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلي اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة . وعلي ذلك فحتي لو تساوي بلدان تماماً في توافر عناصر الإنتاج فيهما فمن الممكن ان توجد إمكانية لقيام التجارة فيما بينهما. طالما انه يوجد بالرغم من هذا اختلاف في اثمان تلك العناصر, بالتالي اثمان السلع من بلد الي اخر, وذلك بسبب الإختلاف في حالة الطلب في كل من البلدين. وقد تختلف ظروف الطلب بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل القومي في كل من البلدين, أو بسبب اختلاف الأذواق في كل منهما أو لغير ذلك من الأسباب.

ومن الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج , استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل وراس المال, لا تحدد بصفة قاطعة اي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة راس المال, و رغم هذه الإنتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن, وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوي التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها,علي نظرية التجارة الخارجية فضلً عن إلقائها الضوء علي العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكل الإقتصاد القومي للدولة التي تباشرها, وبصفة خاصة مدي تأثير صورة توزيع الدخل القومي مابين مختلف الدول الأطراف في هذه التجارة , اي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخري.[31]

[31] المرجع السابق , ص58.

اعتمدت هذه الدراسة علي نظريات التجارة الخارجية الحديثة , وتعتبر هي النظريات الأنسب لشرح اسباب قيام التجارة الخارجية , لأن نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه التجارة الخارجية وهو الميزة المطلقة , لتركز علي الميزة النسبية التي بدأها ريكاردو وأضاف عليه أسلافه الكثير من التعديلات , هذا مع الاشارة الي أن نظريات التجارة الخارجية الحديثة لم تتحرر تماماً من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون , باستثناء الإعتماد علي عنصري الإنتاج , العمل وراس المال .

الفصل الثالث

التجارة الخارجية ووضع الميزان التجاري في السودان

3-1 موقف تجارة السودان الخارجية :-

يتناول هذا الفصل موقف تجارة السودان الخارجية خلال الفترة 1995م-2015م مستغرضاً أهم الصادرات والواردات خلال هذه الفترة .

الصادرات :-

تلعب الصادرات دوراً مهماً في التجارة الخارجية من حيث جلبها للعملات الصعبة التي تدخل في تنمية القطاع الإقتصادي والبني التحتية , حيث إتسم هيكل الصادرات السودانية بالإختلال نسبة للسيطرة التامة للصادرات البترولية , التي أزاحت المنتجات الزراعية والصناعية[32], وجعلت منها (صادرات غير بترولية) , وتم تقسيم الصادرات إلي[33] : (منتجات زراعية , منتجات صناعية , حيوانات حية واللحوم , البترول , المعادن , أخري).

التوزيع النوعي للصادرات :

ياتي لمعرفة السلع التي تصدر لخارج الدولة بحيث يتم تقسيمها لاربعة فترات زمنية علي النحو التالي :

الفترة الزمنية الأولي من (1995-1999) قبل تصدير البترول

تتكون صادرات السودان الرئيسية خلال هذه الفترة الأولي من المنتجات الزراعية , (وتعتبر من اهم الصادرات) والحيوانات الحية واللحوم , والمواد المصنعة كالسكر , وفي عام 1998 تم تصدير المعادن واهمها الذهب , كما تم تصدير البترول في عام 1999. والجدول رقم (3-1) يوضح التوزيع النوعي لسلع الصادرات في الفترة الاولي .

[32] حسن بشير محمد نور,الخصائص الهيكلية لإستيفاء المعايير الدولية للتجارة الخارجية في السودان,مجلة المصرفي,بنك السودان,العدد59,مارس2011م,ص16.

[33] الإدارة العامة للجمارك,فرع المعلومات والبحوث,شعبة الصادر, 2000 , ص4.

جدول رقم (3–1): التوزيع النوعي لسلع الصادر خلال الفترة 1995–1999 (القيمة بملايين الدولارات).

سلعة / سنة	قطن	سمسم	فول سوداني	صمغ عربي	الذرة	امباز	حيوانات حية	جلود	لحوم	سكر	مولاص	ذهب	بترول خام	اخري
1995	22,1	11,5	0,5	9,2	7,6	1,5	15,1	2,7	–	–	–	0	0	25,5
1996	20,7	11,5	0,5	9,2	7,6	1,5	13,2	3,8	–	–	–	0	0	31,8
1997	17,8	19,7	1,2	4,6	–	2,6	13,2	3,4	32,1	4,4	1,3	7,9	0	37
1998	16	17,6	2,4	4	0,9	1,9	20,2	0,5	30,4	4,5	2,5	7,4	0	13,7
1999	5,7	16,3	0,03	3,4	3,6	0,7	14,7	5,4	20,1	1,9	0,7	7,1	35,42	7

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة من 1995–1999. *(–) لم يتم الحصول علي البيانات .

ومن الجدول(رقم 3–1) نلاحظ الاتي :–

الصادرات غير البترولية :

وتشمل الصادرات غير البترولية (منتجات زراعية , الحيوانية الحية واللحوم , مواد المصنعة والمعادن واخري) , وفيما يلي تفاصيل اهم الصادرات خلال الفترة الاولي (1995 – 1999)

الصادرات الزراعية

انخفضت عائد الصادرات من السلع الزراعية بين عامي 1997 – 1999 بحوالي 60 مليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 20,6% , وقد انعكس ذلك علي مساهمتها في مجمل عائد الصادرات لتنخفض الي 28% في عام 1999مقارنة بحوالي 48,9% في عام 1997. ويعزي ذلك الي دخول البترول في قائمة الصادرات من جهة , ومن جهة أخري تدهور القطاع الزراعي. وفيما يلي نستعرض أهم سلع الصادر الزراعية [34]:

القطن

احتل القطن المركز الاول في الصادرات غير البترولية , فقد انخفضت مساهمة صادر القطن من 22,1 في عام 1995 الي 20,7 في عام 1996, يحتل القطن المركز الثالث في قائمة السلع الزراعية والرابعة في قائمة الصادرات وبلغت نسبة مساهمته في عائد الصادرات للأعوام 1997, 1998 ,1999 حوالي 17,7%, 16%, 5,7% علي التوالي . ويلاحظ ان عائدات

[34] التقرير السنوي لبنك السودان , 1997-1999 ص 139-140 .

صادر القطن ظلت في تدهور منذ العام 1998 لتصل الي ادني مستوي لها في عام 1999 حيث بلغت مساهمته 4,7% , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة , وتدني الأسعار العالمية .

السمسم

ظل السمسم يحافظ علي مركزه الثاني في قائمة الصادرات منذ العام 1997 وحتي العام 1999 حيث سجل عائد صادر بحوالي 117,1 مليون دولار في عا 1997, وارتفع عائد صادره من 104,8 مليون دولار في عام 1998 الي 126,9 مليون دولار في عام 1999 . وبعد دخول البترول في قائمة الصادرات احتل السمسم المركز الثاني في قائمة الصادرات وحافظ علي صدارة قائمة صادرات السلع الزراعية حيث بلغت مساهمته 16,3% في عام 1999 [35] .

الصمغ العربي

استقرت حصيلة صادر الصمغ العربي في عامي 1995, 1996 واحتل المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات حيث بلغت مساهمته 9,2% , ويلاحظ ان عائد صادرات الصمغ العربي ظلت في تدهور منذ العام 1997 لتصل الي ادني مستوي لها في عام 1999 حيث بلغت مساهمته 3,4% , ويعزي ذلك لتدني الأسعار العالمية .

سلع زراعية اخري

من اهم السلع الزراعية الأخري حب البطيخ والكركدي , ويلاحظ انه بعد الإنخفاض الكبير الذي سجله عائد صادر حب البطيخ في عام 1998 مقارنة بعام 1997 , عاود الإرتفاع في عام 1999. اما الكركدي فقد انخفض عائد صادراته بنسبة كبيرة في عام 1998 مقارنة بعام 1997, الا انه عاود الإرتفاع خلال عام 1999 .

[35] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام 1997, 1998, 1999 .

الحيوانات الحية واللحوم والجلود

انخفضت مساهمة الصادرات الحيوانية التي تمثلها الحيوانات الحية بانواعها وتتمثل في الإبل والضأن والماعز والبقر, واللحوم والجلود من 22,5% في عام 1997 الي 18,3% في عام 1999 علي الرغم من التحسن الكبير الذي شهده عام 1998, ظلت عائدات صادرات اللحوم في انخفاض مستمر منذ العام 1998 وبنسب بلغت 5,3%, 3,1% لعامي 1998 ,1999, اما بالنسبة للجلود فقد تأرجح عائد صادرات الجلود للأعوام 1997– 1999 بين الإرتفاع والإنخفاض اذ انخفض العائد من 20,2 مليون دولار عام 1998 الي 3,9 مليون دولار عام 1999[36].

الصادرات المصنعة

وتشمل كل من السكر, المولاس , والزيوت النباتية , والغزل. وقد ظلت صادرات السلع المصنعة تأتي في المرتبة التي تلي الصادرات الحيوانية مباشرة في قائمة الصادرات حتي العام 1999, ونستعرض فيما يلي أهم السلع المصنعة [37] .

السكر

استقر عائد صادر السكر عند 26,4 مليون دولار, 26,2 مليون دولار لعامي 1997 , 1998, حيث تدني عائد صادر السكر في عام 1999 الي حوالي 14,7 مليون ولار .

المولاس

ارتفع عائد صادر المولاس الي الضعف تقريباً خلال العام 1998 (14,9 مليون دولار) مقارنة بعام 1997 (7,9 مليون دولار) الا انه تراجع في عام 1999 الي 5,6 مليون دولار, بنسبة بلغت حوالي 62,4% .

[36] المرجع السابق , ص141.
[37] المرجع السابق , ص141 – 142.

الزيوت النباتية

بلغ عائد صادر الزيوت النباتية في عام 1997 حوالي 49,2 مليون دولار, لكن في عام 1999 تراجع عائد صادر الزيوت النباتية حيث بلغ حوالي 1,7 مليون دولار مقارنة بعام 1998 حيث بلغ حوالي 38,6 مليون دولار .

الصادرات المعدنية

ويمثلها الذهب والنحاس والحديد والرصاص والخردة , وقد شكلت صادرات هذه السلع 7,7% من اجمالي الصادرات خلال العامين 1998 – 1999. ويلاحظ انها تتراجع ويعود ذلك الي الانخفاض في عائد صادرات الذهب والذي يشكل اهم السلع المعدنية اذ يساهم بما نسبته 92% من اجمالي الصادرات المعدنية لعام 1999[38], رغم التوسع في عمليات التعدين الا أن مساهمة هذا القطاع ضعيفة ولم تظهر بوضوح الا بعد العام 1998, حيث سجل الذهب عائد صادر حوالي 47,2 مليون دولار في عام 1997 , لكن في عام ارتفع عائد صادره من 43,8 مليون دولار الذهب بنسبة 7,4% من اجمالي الصادر في عام 1998 الي 55,4 مليون دولار بنسبة 7,1% من اجمالي الصادرات في عام 1999[39].

الصادرات البترولية :

تم تصدير أول شحنة من البترول السوداني في نهاية اغسطس 1999 , ويعتبر ذلك نقطة تحول في الإقتصاد السوداني وكان استيراد المواد البترولية يشكل عبئاً ثقيلاً في الإقتصاد السوداني الأمر الذي جعل الدولة تهتم بتشجيع الإستثمار في مجالات البترول مما يمكن البلاد من مقابلة أنشطتها المختلفة كالبنيات الأساسية مثل الطرق القومية , ومشاريع الري والطاقة الكهربائية بالإضافة الي تخفيف الإلتزامات الخارجية ودعم خزينة الدولة , كما يضمن للدولة الدخول في مجالات الإستثمار المختلفة ويفتح الباب واسعاً لجذب الإستثمارات الخارجية[40].

ويلاحظ ان دخول البترول في قائمة الصادرات السودانية أحدث تغيراً واضحاً في التركيبة الهيكلية للصادرات , وقد بلغ عائد صادر البترول خلال الربع الأخير لعام 1999 257,9

[38] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 1999,ص 142.
[39] مرجع سبق ذكره ,ص 143
[40] المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان , لسنة 1999 , ص87 .

مليون دولار بما يعادل 35,4% من جملة الصادرات , وبلغت جملة الكميات المصدرة من البترول الخام 13,849 ألف برميل عام 1999. وقد كان متوسط الاسعار حوالي 19,9 دولار للبرميل في عام 1999[41].

الفترة الزمنية الثانية من (2000–2010) بعد تصدير البترول (قبل انفصال الجنوب)

تتكون صادرات السودان الرئيسية من البترول ومشتقاته , (يعتبر من اهم الصادرات) والمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد المصنعة كالسكر والمعادن واهمها الذهب, يوضح الجدول (3–2) عائد الصادرات البترولية وغير البترولية للاعوام من 2000–2010 , وتفاصيلها كالأتي :–

جدول رقم (3–2): التوزيع النوعي لسلع الصادر خلال الفترة 2000–2010(القيمة بملايين الدولارات).

سلعة / سنة	قطن	سمسم	فول سوداني	صمغ عربي	الذرة	امباز	حيوانات حية	جلود	لحوم	سكر	مولاس	ذهب	بترول خام	اخري
2000	2,9	8,2	0,3	1,3	0,6	0,5	1	0,2	1	0,7	0,3	2,6	74,8	3,2
2001	2,6	6,2	0,5	1,4	0,2	0,2	6	0,2	0,8	0,7	0,6	2,6	81	3,6
2002	3,2	3,8	0,3	1,6	0,2	0	4,8	0,7	0,9	0,5	0,4	2,7	77,5	2,6
2003	4,2	2,9	0,007	1,4	0,1	0	10,7	0,7	0,8	0,3	0,3	2,3	80	2,5
2004	2,2	4,7	0,1	1,6	0,1	0	3,7	0,4	0,5	0,3	0,2	1,3	85	2,3
2005	2,2	2,5	0,04	2,2	0,01	0	2,4	0,49	0,4	0,3	0,2	1,3	85	2,2
2006	1,4	2,1	0,03	0,9	0,02	0	2,1	0,09	4,9	0,18	17,9	1,14	86	2,1
2007	0,77	1	0,01	0,8	0,31	0	0,9	0,03	3,3	0,22	9,6	0,71	90	2,2
2008	0,53	1,22	0,1	0,52	0,44	0,01	0,39	0,05	5	0,14	0,18	0,95	91	2,4
2009	0,55	1,83	0	0,42	0,00	0,00	2,29	0,21	0,14	0,24	0,00	1,09	83	5.39
2010	0,30	1,47	0	0,21	0,00	0,02	1,14	0,12	0,37	0	0	8,93	85	2,49

المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للفترة من (2000–2010) .

الصادرات البترولية :–

إرتفعت حصيلة الصادرات السلعية بصورة ملحوظة خلال العام 2000 لتصل الي 1,806,7 مليون دولار بنسبة زيادة 131,6% , و ذلك بسبب إرتفاع حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته , وقد بلغ عائد البترول الخام مقدار 1,240,8 مليون دولار , البنزين 82,6 مليون دولار , بينما بلغت حصيلة الكيروسين والغاز 25,5 مليون دولار و2 مليون دولار علي التوالي ,

[41] المرجع السابق , ص139.

وكان لإرتفاع اسعار البترول عالمياً أثره في زيادة الحصيلة حيث إرتفع متوسط سعر البرميل من البترول الخام من 20 دولار للبرميل في ديسمبر 1999 الي 28 دولار في ديسمبر 2000. وترتبط زيادة أسعار البترول بصفة اساسية باستمرار الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك في تطبيقها لسياسة تقييدية لإنتاج البترول عام 2000[42].

إرتفعت الكميات المصدرة من البترول الخام من 62,199 ألف برميل في عام 2002 الي 72,430 ألف برميل في عام 2003, كما إرتفع صادر الفيرنس من 80 ألف طن متري الي 82,2 ألف طن متري , بينما انخفض صادر البنزين من 450,7 متري الي 319,5 الف طن متري , والغاز من 92,6 ألف طن متري الي 68,8 ألف طن متري , والنافتا من 32,2 الف طن متري الي 25,6 الف طن متري .

ارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام من 1,396,5 مليون دولار في عام 2002 الي 1,934 مليون دولار في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 38,5% , وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 22 دولار في عام 2002 الي 26,7 دولار في عام 2003 .

إنخفضت حصيلة صادرات المشتقات البترولية انخفاضاً طفيفاً من 114,4 مليون دولار في عام 2002 الي 113,7 مليون دولار في عام 2003 , وذلك بسبب أنخفاض صادرات البنزين من 93,1 مليون دولار في عام 2002 الي 75,8 مليون دولار في عام 2003 , أما حصيلة صادرات النافتا , والغاز الطبيعي , والفيرنس فقد إرتفعت من 21,3 مليون دولار في عام 2002 الي 37,8 مليون دولار لعام 2003 , وذلك بسبب إرتفاع حصيلة صادر الفيرنس من 1,1 مليون دولار في عام 2002 الي 19,8 مليون دولار في عام2003 [43].

انخفضت الكميات المصدرة من البترول الخام ومشتقاتة (ما عدا البنزين) من 81,2 مليون برميل في عام 2004 الي 79,2 مليون برميل في عام 2005. كما ارتفع صادر البنزين من 338,5 ألف طن متري الي 480,4 ألف طن متري , وانخفض صادر النافتا من 33,9 ألف طن متري الي 21,5 ألف طن متري . وكذلك صادر الغاز الطبيعي من 38,3 ألف طن متري الي 30 ألف طن متري .

[42] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي , 2000,
[43] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2003 ,ص4 .

ارتفعت حصيلة صادرات البترول الخام من 2957,2 مليون دولار في عام 2004 الي 3948 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 33,5% , وذلك نسبة للزيادة في متوسط سعر البرميل من 36,4 دولار في عام 2004 الي 49,8 دولار في عام 2005

ارتفعت حصيلة صادرات المشتقات البترولية مجتمعة من 143,2 مليون دولار في عام 2004 الي 239 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 67% , ويعزي ذلك اساساً لارتفاع صادرات البنزين من 129,02 مليون دولار في عام 2004 الي 220,73 مليون دولار في عام 2005[44].

ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية من 5,087 مليون دولار في عام 2006 الي 8,418,5 مليون دولار في عام 2007, حيث شكلت صادراته في عام 2007 نسبة 94,8% من اجمالي الصادرات , سجل البترول الخام معدل زيادة قدرها 71,2% , والغاز الطبيعي معدل زيادة قدرها 253,3% , فيما عاود الظهور ضمن المنتجات البترولية كل من الفيرنس , الغاز المخلوط , زيوت الوقود [45].

ارتفعت حصيلة صادر خام البترول من 7,008,3 مليون دولار عام 2009 الي 9,406مليون دولار عام 2010 بمعدل 43,2%, ويرجع ذلك للأرتفاع الكميات المصدرة من 128,041,6 برميل عام 2009 الي 13,0843,33 برميل عام 2010 , وارتفاع متوسط سعر البرميل من 53,22 دولار عام 2009 الي 72,19 دولار عام 2010. وارتفعت حصيلة صادر الديزل من 1,1مليون دولار عام 2009 الي 12,6مليون دولار عام 2010, وارتفعت حصيلة صادر الغاز الطبيعي من 4,8 مليون دولار عام 2009 الي 15,6مليون دولار عام 2010 بمعدل 225% ويرجع ذلك الي الكميات المصدرة من 9,463 طن متري عام 2009 الي 33,909 طن متري عام 2010 بمعدل 258%, بينما انخفض السعر بمعدل 9,3%, ويلاحظ ان عائد الفيرنس قد انخفض من 49,1 مليون دولار عام 2009 الي 9,1 مليون دولار عام 2010 بمعدل 81,5% ويرجع ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة من 247,000 طن متري عام 2009 الي 25,393 طن متري عام 2010 بمعدل 89,7% .

[44] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي, 2005, ص128.
[45] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ,2006,ص124 .

الصادرات غير البترولية :-

وتشمل الصادرات غير البترولية (الزراعية , الحيوانية , الصناعية , واخري) , منذ عامي 2000 , 2001 ظلت الصادرات غير البترولية تسجل تراجعاً مستمراً إذ إنخفضت بما نسبته 36,1% مقارنة بعام 1999 .

ارتفعت حصيلة الصادرات غير البترولية من 438,2 مليون دولار في عام 2002 الي 494,5 مليون دولار في عام 2003 , لكن في عام 2004 انخفضت حصيلة جملة الصادرات غير البترولية من 677,3 مليون دولار الي 637 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 6% , اما في عام 2006 انخفضت حصيلة صادرات غير البترولية الي حوالي 596,4 مليون دولار بمعدل 10,6%. وايضاً في عام 2007 انخفضت الصادرات غير البترولية بمعدل 19,1% , وذلك بسبب الإنخفاض الملحوظ في كل من صادرات السمسم بمعدل 44,4% , القطن 16,8% , الحيوانات الحية واللحوم 33,7% , وايضاً ارتفعت حصيلة الصادرات غير البترولية من 1,020 مليون دولار في عام 2009 الي 1,709,2 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 67,5% , ويعزي ذلك للإرتفاع الملحوظ في حصيلة صادر الذهب واللحوم , وفيما يلي تفاصيل اهم الصادرات .

السمسم

احتل السمسم المركز الاول في الصادرات غير البترولية , فقد ارتفعت قيمة صادرته من 126,9 مليون دولار في عام 1999 الي 146,9 مليون دولار في عام 2000 بنسبة زيادة قدرها 16%, ويعزي ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة من 165 ألف طن الي 212,6 ألف طن بنسبة 29% بالرغم من انخفاض متوسط أسعار الطن عالمياً.

استقرت حصيلة صادر السمسم في عامي (2002 – 2003) حيث بلغت (74,6 – 74,4) مليون دولار علي التوالي , بالرغم من الإنخفاض في الكميات المصدرة من 155,4 ألف طن في عام 2002 الي 108,7 ألف طن في عام 2003, ويعزي ذلك لأرتفاع متوسط الأسعار العالمية .

بالرغم من احتلال السمسم للمركز الاول في الصادرات غير البترولية . فقد تراجعت حصيلة صادر السمسم من 178,64 مليون دولار في عام 2004 الي 118,58 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 34%, ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من 218,34 ألف طن متري في عام 2004 الي 154,67 الف طن متري في عام 2005 , بجانب التراجع الطفيف في متوسط الاسعار العالمية , وزيادة الاستهلاك المحلي .

ايضاً انخفضت حصيلة صادر السمسم من 167 مليون دولار في عام 2006 الي 92,8 مليون دولار في عام 2007 , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة الي 219,1 ألف طن متري في عام 2006 الي 111,8 ألف طن في عام 2007, بجانب الزيادة الطفيفة في متوسط الاسعار العالمية .

ارتفعت حصيلة صادر السمسم من143,3مليون دولار عام 2009 الي 167,3مليون دولار عام 2010 بمعدل 16,7% , ويعزي ذلك للزيادة في الكميات المصدرة من 137,659 طن متري عام 2009 الي 224,137 طن متري عام 2010, بالرغم من الإنخفاض في متوسط الأسعار العالمية .[46]

القطن

جاء القطن في المركز الرابع بعد أن كان يحتل الصدارة في قائمة الصادرات السودانية . ارتفعت حصيلة صادر القطن من 44,8 مليون دولار في عام 1999 الي 53 مليون دولار في عام 2000 بنسبة زيادة قدرها 18% , ويعزي ذلك لزيادة الكميات المصدرة , والإرتفاع الكبير في متوسط الأسعار العالمية للقطن بسبب زيادة الإستهلاك العالمي .

إرتفعت قيمة صادر القطن من 62,2 مليون دولار في عام 2002 الي 107,8 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 73% , ويعزي ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة من 397 ألف بالة الي 507 الف بالة , والأرتفاع في متوسط الأسعار العالمية , وكذلك ارتفعت الكميات المصدرة من القطن من 354,617 بالة في عام 2004 الي 456,614 بالة في عام 2005 , والذي انعكس علي عائد الصادر حيث ارتفع من 93,75 مليون دولار في عام 2004 الي 107,29 مليون دولار

[46] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام (2000 - 2010) , ص5, 124, 125, 140.

في عام 2005 , ويعزي ذلك الي فتح اسواق جديدة , وتحسن الاسعار العالمية , اضافة الي زيادة التعامل مع مصر عبر الكوميسا .

بالرغم من ارتفاع الكميات المصدرة في عام 2006 الي 482,492 بالة الا ان حصيلة عائد صادراته انخفضت الي 82,3 مليون دولار في عام 2006 , وذلك لانخفاض الاسعار العالمية اما في عام 2007 انخفض عائد صادر القطن حيث بلغ 68,5 مليون دولار نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة الي 268,521 بالة .

انخفضت حصيلة صادر القطن من 42,1 مليون دولار عام 2009 الي 40,4 مليون دولار عام 2010 بمعدل 4% , نتيجة للإنخفاض في الكميات المصدرة من 35,062 بالة عام 2009 الي 34,095 بالة عام 2010[47].

الصمغ العربي

شهد عام 2000 هبوطاً في حصيلة صادر الصمغ العربي بنسبة 12,5% ليصبح 23,1 مليون دولار مقارنة ب 26,4 مليون دولار في عام 1999, وذلك بسبب تراجع الكميات المصدرة بنحو 5,7% , وانخفاض متوسط اسعار التصدير بنسبة 6,7% للطن.

إرتفعت حصيلة صادر الصمغ العربي من 31,9 مليون دولار في عام 2002 الي 35,4 مليون دولار في عام 2003 بنسبة قدرها 11% , بالرغم من الإنخفاض في الكميات المصدرة بنسبة قدرها 0,8% , ويعزي ذلك للأرتفاع في متوسط الأسعار العالمية.

ارتفعت حصيلة الصادر من الصمغ العربي من 60,60 مليون دولار في عام 2004 الي 107,56 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 77,5% , ويعزي ذلك للارتفاع في سعر الطن عالمياً , اضافة الي زيادة الانتاج المحلي .

إرتفعت حصيلة صادر الصمغ العربي من 50,2 مليون دولار في عام 2006 الي 51,9 مليون دولار في عام 2007, نتيجة لإرتفاع الكميات المصدرة من 20,6185 طن في عام 2006 الي 30,875 طن في عام 2007.

[47] المرجع السابق , ص5, 124, 125, 140.

كما انخفضت حصيلة صادر الصمغ العربي من 33,1 مليون دولار عام 2009 الي 23,8 مليون دولار عام 2010 بمعدل 28,1% , ويعزي ذلك للإنخفاض الكبير في الكميات المصدرة من 237,009 طن متري عام 2009 الي 18,202طن متري عام 2010[48].

الذرة

إنخفض عائد صادر الذرة من 27,8 مليون دولار في عام 1999 الي 10,1 مليون دولار في عام 2000 بيما يعادل 63,7% , ويعزي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة بسبب تدني الإنتاج لقلة الأمطار , هذا بالاضافة لتراجع متوسط اسعار التصدير خلال هذا العام.

إنخفض عائد صادر سلعة الذرة من 4,8 مليون دولار في عام 2002 الي 2,1 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 56,3% , ويعزي لإنخفاض الكميات المصدرة بنسبة 67,9% , بالرغم من إرتفاع متوسط أسعاره عالمياً بنسبة 6,8% , بسبب قيام المؤسسات العالمية بالشراء من السوق المحلي , كما إنخفض عائد صادر الذرة من 3,07 مليون دولار في عام 2004 الي 0,49 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 84% , وذلك لانخفاض الانتاج من 4,690 ألف طن في موسم 2004/2003 الي 2,678 ألف طن في موسم 2005/2004 بمعدل 42,9% , ومن ثم الانخفاض الكبير في الكميات المصدرة من 16,7 ألف طن متري الي 2,4 ألف طن متري .

ارتفع عائد صادر الذرة من 1 مليون دولار في عام 2006 الي 27,6 مليون دولار في عام 2007 , ويعزي ذلك لزيادة الكميات المصدرة الي 4,550 طن متري في عام 2006 الي 149,142 طن متري عام 2007, ومن الملاحظ انخفاض الكميات المصدرة من الذرة من 3,240 طن في عام 2009 الي 432 طن في عام 2010, وحصيلة عائد صادره في عام 2010 بلغت 0,2 مليون دولار[49] .

المولاس

ارتفعت حصيلة صادر المولاس من 7,9 مليون دولار في عام 2002 الي 8,6 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 8,7% , ويعزي ذلك للزيادة في الكيميات المصدرة بنسبة 25,5% .

[48] المرجع السابق , ص140 .
[49] المرجع السابق , ص140 .

ارتفع عائد صادر المولاس من 7,54 مليون دولار في عام 2004 الي 11,13 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 47,6% , ويعزي ذلك لزيادة الكميات المصدرة وارتفاع السعر العالمي .

إنخفض عائد صادر المولاس الي 17,6 مليون دولار في عام 2006 الي 9,6 مليون دولار في عام 2007, ويعزي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة من 209,409 طن في عام 2006 الي 131,658 طن في عام 2007[50].

السكر

انخفضت عائد سلعة السكر من 14,7 مليون دولار في عام 1999 الي 13,2 مليون دولار في عام 2000, وذلك بسبب تدني متوسط الاسعار العالمية بالرغم من الإرتفاع الطفيف في الكميات المصدرة خلال العام , كذلك انخفض عائد صادر سلعة السكر من 10,5 مليون دولار في عام 2002 الي 7 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 33,3% , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 29,5% .

سجل عائد صادر السكر ارتفاعاً طفيفاً من 12,85 مليون دولار في عام 2004 الي 13,43 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 5% , ويعزي ذلك الي الميزة النسبية التي يجدها السكر السوداني بدول الاتحاد الاوربي وزيادة الانتاج المحلي .

اما في عام 2006 سجل عائد صادر السكر انخفاضاً الي 20,1 مليون دولار بمعدل 25,5% كما انخفضت الكميات المصدرة الي 17,856 طن متري , وذلك بسبب الاستهلاك المحلي. لكن في عام 2007 ارتفع عائد صادر السكر الي 19,2 مليون دولار , نتيجة لزيادة كمياته المصدرة الي 29,045 طن , لكن في عام 2009 سجل عائد صادر السكر 18,5 مليون دولار , وقد بلغت الكميات المصدرة منه 30,400 طن , لكن في عام 2010 لم يدخل ضمن الصادرات نسبة لإنخفاض الإنتاج الكلي للسكر(الشركة السودانية للسكر وشركة سكر كنانة)[51] .

[50] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام 2003, 2005, 2007.
[51] المرجع السابق , ص141 .

الحيوانات الحية واللحوم

انخفضت حصيلة صادر الحيوانات الحية 114,3 مليون دولار في عام 1999 الي 66,4 مليون دولار عام 2000 , نتيجة لإنخفاض أعداد الحيوانات الحية المصدرة خلال العام , ويعزي ذلك لقرار حظر لإستيراد المواشي السودانية خلال عام 2000 , بسبب عدم التأكد من خلو هذه الحيوانات من مرض حمي الوادي المتصدع من قبل المملكة العربية السعودية والتي تعتبر أكبر سوق للصادرات السودانية . كما أدي ذلك لإنخفاض في كميات اللحوم المصدرة , وبالتالي انخفاض العائد من 24,1 مليون دولار في عام 1999 الي 17,7 مليون دولار في عام 2000 بنسبة 26% , اما في عام 2003 تراجعت حصيلة صادرات الحيوانات الحية واحتلت المركز الثاني بين الصادرات غير البترولية حيث انخفض من 117,2 مليون دولار في عام 2002 الي 97,7 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 17% , بينما ارتفعت حصيلة عائد صادر اللحوم من 17,3 مليون دولار في عام 2002 الي 21,6 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 24,9% .

ظلت حصيلة صادرات الحيوانات الحية محتفظة بالمركز الثاني بين الصادرات غير البترولية ولكن رغماً عن ذلك فقد سجل العائد انخفاضاً من 137,97 مليون دولار في عام 2004 الي 114,88 مليون دولار في عام 2005 بمعدل قده 17% , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من 1,767,105 راس في عام 2004 الي 1,466,389 راس في عام 2005 , اما فيما يختص باللحوم فقد شهدت حصيلة الصادر ارتفاعاً طفيفاً علي الرغم من التراجع في الكميات المصدرة من 5,661 طن متري في عام 2004 الي 5,657 طن متري في عام 2005 .

ظلت حصيلة صادرات الحيوانات الحية محتفظة بالمركز الثاني بين الصادرات غير البترولية ولكن رغماً عن ذلك فقد سجل العائد انخفاضاً من 121,7مليون دولار في عام 2006 الي 80,6 مليون دولار في عام 2007 , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من 1,545,197 راس في عام 2006 الي 1,006,849 راس في عام 2007 , اما فيما يختص بصادر اللحوم فقد انخفضت حصيلة الصادر انخفاضاً طفيفاً من 4,9 مليون دولار في عام 2006 الي 3,3 مليون دولار في عام 2007 , نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 1,354 طن متري في عام 2006 الي 1,046 طن متري في عام 2007 .

في عام 2010 ظلت حصيلة صادرات الحيوانات الحية محتفظة بالمركز الثاني بين الصادرات غير البترولية ولكن رغماً عن ذلك فقد سجل العائد انخفاضاً من 179,5 مليون دولار في عام 2009 الي 136 مليون دولار في عام 2010 , ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من 660,314 راس في عام 2009 الي 91,674 راس في عام 2010, كما ارتفعت حصيلة صادرات اللحوم من9,3 مليون دولار عام 2009 الي 43,5 مليون دولار عام 2010 بمعدل 368% , وذلك بسبب زيادة الكميات المصدرة من 570 طن متري عام 2009 الي 5290 طن متري عام 2010[52] .

الذهب

ارتفع عائد صادر الذهب من 52,5 مليون دولار في عام 2002 الي 58,6 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 11,6% , بالرغم من الانخفاض في الكميات المصدرة بنسبة 10,1% , ويعزي ذلك للارتفاع في متوسط الاسعار العالمية بنسبة 17,2% , وايضاً ارتفعت حصيلة صادر الذهب من 50,42 مليون دولار في عام 2004 الي 63,65 مليون دولار في عام 2005 بنسبة 26,2% , ويعزي ذلك للزيادة في الكميات المصدرة .

إنخفضت حصيلة عائد صادر الذهب انخفاضاً طفيفاً من 64,3 مليون دولار في عام 2006 الي 63,2 مليون دولار في عام 2007 , نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 6,219,350 كيلو جرام في عام 2006 الي 6,049,259 كيلو جرام في عام 2007 .

في عام 2010 احتل الذهب المركز الأول في الصادرات غير البترولية حيث ارتفعت حصيلة صادره من 403,4 مليون دولار عام 2009 الي 1,018 مليون دولار عام 2010 بمعدل 152% , وذلك نسبة للزيادة في الكميات المصدرة من 14,913,843 جرام عام 2009 الي 26,316,777 جرام عام 2010, بالإضافة لإرتفاع الأسعار العالمية .

الفترة الزمنية الثالثة من (2011–2015) بعد انفصال جنوب السودان

تتكون صادرات السودان الرئيسية من البترول , مشتقاته , المنتجات الزراعية , الحيوانية , المواد المصنعة كالسكر , المعادن واهمها الذهب , وفي هذه الفترة انخفضت قيمة الصادرات السودانية

[52] المرجع السابق , ص140.

ويعزي ذلك بصورة اساسية لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام , والمنتجات البترولية نتيجة لإنفاصل جنوب السودان في يوليو 2011 , ويوضح الجدول (3–3) عائد الصادرات البترولية وغير البترولية للاعوام من 2011–2015, ومنه نلاحظ الاتي :-

جدول رقم (3–3): التوزيع النوعي لسلع الصادر للفترة من (2011–2015) (القيمة بملايين الدولارات)

سلعة / سنة	قطن	سمسم	فول سوداني	صمغ عربي	الذرة	امباز	حيوانات حية	جلود	لحوم	سكر	ذهب	بترول خام	اخري
2011	27	231	1,2	82	25,7	4,1	305,3	40	17,9	5,6	98	7003,5	428,4
2012	11,8	223,5	3,4	67,1	14	3,7	371.56	37	38,1	–	98,7	0	411,4
2013	2,1	9,9	0,9	2,8	1,6	–	12,5	1,5	0,3	–	21,9	33,7	12,8
2014	0,8	10,5	0,1	2,2	0,1	–	18,2	1	0,5	–	28,5	26,8	11,9
2015	1,2	14,3	0,1	3,5	0,9	–	25,1	1,1	2,3	–	22,9	18,1	10,5

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2011 – 2015) *(–) لم يتم الحصول علي البيانات.

الصادرات البترولية :

انخفضت قيمة صادرات المشتقات البترولية من 300,9 مليون دولار عام 2011 الي 256,6 مليون دولار عام 2012 بمعدل 14,7% , بسبب انخفاض الكميات المصدرة نسبة لخروج صادر البترول الخام من الاقتصاد السوداني . وكذلك استمرت قيمة الصادرات البترولية في الانخفاض من 1,716,5 مليون دولار عام 2013 الي 1,254,1 مليون دولار عام 2014 بمعدل 26,9% , حيث انخفضت قيمة صادر البترول الخام من 1,614,1 مليون دولار عام 2013 الي 1,090,8 مليون دولار عام 2014 , نتيجة لإنخفاض الكميات والأسعار, بينما ارتفعت قيمة صادرات المشتقات البترولية من 102,5 مليون دولار عام 2013 الي 163,3 مليون دولار عام بمعدل 59,3% , نتيجة لإرتفاع الكميات المصدرة , تجدر الاشارة الي ان صادر النفط الخام يمثل نصيب الشركات الاجنبية العاملة في مجال النفط .

انخفضت قيمة الصادرات البترولية الي 627 مليون دولار عام 2015 بمعدل 53,8% , حيث انخفضت قيمة صادر البترول الخام الي 574 مليون دولار عام 2015 , نتيجة لانخفاض الكميات والأسعار , وكذلك انخفضت قيمة صادر المشتقات البترولية الي 53 مليون دولار عام

2015 بمعدل 67,5% , نتيجة لإنخفاض الكميات , وتجدر الإشارة الي ان صادر النفط الخام يمثل نصيب الشركات الاجنبية العاملة في مجال النفط [53].

الصادرات غير البترولية :

وتشمل الصادرات غير البترولية (الزراعية , الحيوانية , الصناعية , واخري) , ارتفعت قيمة الصادرات غير البترولية من 2,352 مليون دولار في عام 2011 الي 3,111 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 24 % , نتيجة لإرتفاع قيمة صادرات السلع المعدنية والثروة الحيوانية , بالرغم من حدوث انخفاض طفيف في قيمة صادرات بعض السلع الأخري .

ارتفعت قيمة الصادرات غير البترولية من 3,073,1 مليون دولار عام 2013 الي 3,096,1 مليون دولار عام 2014 بمعدل 0,7% , نتيجة لإرتفاع قيمة صادرات السلع المعدنية والثروة الحيوانية , بالرغم من حدوث انخفاض طفيف في قيمة صادرات بعض السلع الأخري . لكن في عام 2015 انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية الي 2,541,8 مليون دولار بمعدل 42,4% , نتيجة لإنخفاض قيمة صادر الذهب من 1,271,3 مليون دولار عام 2014 الي 725,7 مليون دولار عام 2015 بمعدل 42,9% (لا تشمل الصادرات الذهب بغرض التصنيع والإعادة) , ويعزي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة من الذهب من 30,444,9 كيلو جرام عام 2015 الي 19,389,2 كيلو جرام عام 2015 , وكذلك انخفاض الأسعار. وفيما يلي تفاصيل اهم الصادرات :

السلع الزراعية

إنخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية من 397,5 مليون دولار في عام 2011 الي 349,2 مليون دولار في عام 2012 , نتيجة لانخفاض صادر القطن والصمغ العربي والسمسم والذرة , كما إنخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية من 862,8 مليون دولار في عام 2013 الي 663,5 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 23,1% , نتيجة لانخفاض قيمة صادر القطن والصمغ العربي , والسمسم , والذرة , والفول السوداني . لكن عام 2015 ارتفعت قيمة صادرات

[53] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2015, ص161 .

السلع الزراعية الي 834 مليون دولار, نتيجة لإرتفاع قيمة صادر الصمغ العربي , الذرة , القطن وحب البطيخ , وسلع زراعية اخري , وفيما يلي تفاصيل أهم صادرات السلع الزراعية :

السمسم

إنخفضت قيمة صادر السمسم من 231 مليون دولار في عام 2011 الي 223,5 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 3,2% , وايضاً انخفضت قيمة صادر السمسم من 472,4 مليون دولار عام 2013 الي 466,3 مليون دولار عام 2014 بمعدل 1,3% , ويعزي ذلك لإنخفاض الأسعار العالمية علي الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة . لكن في عام 2015 انخفضت قيمة صادر السمسم انخفاضاً طفيفاً وسجلت قيمة قدرها 453 مليون دولار بمعدل 2,3% , ويعزي ذلك لإنخفاض الأسعار العالمية[54] .

الصمغ العربي

انخفضت قيمة صادر الصمغ العربي من 82 مليون دولار في عام 2011 الي 67,1 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 18,2% , وذلك نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 55,541 طن متري في عام 2011 الي 36,351 طن متري في عام 2012 , ايضاً انخفضت قيمة صادر الصمغ العربي من 134,8مليون دولار عام 2013 الي 97 مليون دولار عام 2014 بمعدل 28% , وذلك نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من صمغ الهشاب (ذي السعر الأعلي) من 28,026 طن متري عام 2013 الي 21,904 طن متري عام 2014 علي الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من صمغ الطلح (ذي السعر الأدني) من 32,316 طن متري عام 2013 الي 37,830 طن متري عام 2014 , لكن في عام 2015 ارتفعت قيمة صادر الصمغ العربي الي 112 مليون دولار بمعدل 15,5% , وذلك نتيجة لإرتفاع الكميات المصدرة من صمغ الهشاب الي 38,422 طن متري , وكذلك ارتفاع الكميات المصدرة من صمغ الطلح الي 50,413 طن متري , إضافة الي تصدير صمغ بدرة بمقدار 2,086 طن متري[55] .

[54] المرجع السابق , ص 162 .
[55] المرجع السايق , ص162.

القطن

انخفضت قيمة صادر القطن من 27 مليون دولار في عام 2011 الي 11,8 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 56,5% , بسبب انخفاض الكميات المصدرة من 37,640 بالة في عام 2011 الي 13,383 بالة في عام 2012, وايضاً انخفضت قيمة صادر القطن من 102,7 مليون دولار عام 2013 الي 34 مليون دولار عام 2014 بمعدل 66,9% , لإنخفاض الأسعار والكميات المصدرة . لكن في عام 2015 ارتفعت قيمة صادر القطن الي 39 مليون دولار بمعدل 14,7% , لزيادة الأسعار[56].

الذرة

انخفضت قيمة صادر الذرة من 25,7 مليون دولار عام 2011 الي 14 مليون دولار عام 2012 , نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 72,575 طن عام 2011 الي 55,880 طن عام 2014 , ويعزي ذلك للسياسات التجارية الخاصة بحظر صادر الذرة , كما انخفضت قيمة صادر الذرة من 77,9 مليون دولار عام 2013 الي 6 مليون دولار عام 2014 بمعدل 92% , نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 243,4 ألف طن عام 2013 الي 19,1 ألف طن عام 2014 بمعدل 85,7% , ويعزي ذلك للسياسات التجارية الخاصة بحظر صادر الذرة , لكن في عام 2015 ارتفعت قيمة صادر الذرة الي 28 مليون دولار بمعدل 366,7% ,لإرتفاع الكميات المصدرة الي 107,341 طن متري , ويعزي ذلك للسياسات التجارة الخارجية الخاصة بفك حظر صادر الذرة[57].

الفول السوداني

إرتفعت قيمة صادر الفول السوداني من 1,2مليون دولار عام 2011 الي 3,4 مليون دولار عام 2012 , نتيجة لإرتفاع الكميات المصدرة من 1,385 طن عام 2011 الي 5,667 طن عام 2012 , كما إنخفضت قيمة صادره من 42,8 مليون دولار عام 2013 الي6,1 مليون دولار عام 2014 بمعدل 85,7% , لإنخفاض الكميات المصدرة من 28,192 طن عام 2013 الي

[56] المرجع السابق , ص162.
[57] المرجع السابق ,ص 162

5,888 طن عام 2014 , لكن في عام 2015 انخفضت قيمة صادره الي 3 مليون دولار بمعدل 50% , لانخفاض الكميات المصدرة الي 3296 طن متري[58] .

حب البطيخ

انخفضت (انخفاض طفيف) قيمة صادرات حب البطيخ من 8,6 مليون دولار عام 2011 الي 8,5 مليون دولار عام 2012 , وذلك لانخفاض الاسعار العالمية علي الرغم من إرتفاع الكميات المصدرة من 29,369 طن في عام 2011 الي 33,800 طن في عام 2012 , كما ارتفعت قيمة صادراته من 3,5 مليون دولار عام 2013 الي 16,6 مليون دولار عام 2014 بمعدل 373.3% , وذلك لإرتفاع الكميات المصدرة , وايضا ارتفعت قيمة صادراته في عام 2015 الي 31 مليون دولار بمعدل 93,8% , وذلك لإرتفاع الكميات المصدرة.[59]

اخري

انخفضت قيمة صادر السلع الزراعية الأخري (سنمكة , حنة , بذور الكمون , بذرة زهرة الشمس وقصب خام , امياز , بصل , فواكه) من 219 مليون دولار عام 2014 الي 149 مليون دولار عام 2015 بمعدل 32% , وذلك لإنخفاض الكميات المصدرة .

الحيوانات الحية واللحوم

ارتفعت قيمة صادرات الحيوانات الحية واللحوم من 323,2 مليون دولار في عام 2011 الي 409,6 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 26,7% , وذلك بسبب ارتفاع قيمة صادر الضأن من 249,9 مليون دولار في عام 2011 الي 258,6 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 14,3% , وارتفاع قيمة صادرات اللحوم من 17,9 مليون دولار في عام 2011 الي 38,1 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 112,6%[60].

ارتفعت قيمة صادرات الثروة الحيوانية من 682,1 مليون دولار عام 2013 الي 856,3 مليون دولار عام 2014 بمعدل 25,5% , نتيجة لإرتفاع صادر الضأن من 477,5 مليون دولار عام

[58] المرجع السابق, ص162 .
[59] المرجع السابق , ص 162 .
[60] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2012 , ص164 .

2013 الي 549,8 مليون دولار عام 2014 بمعدل 15,1% , لإرتفاع الكميات المصدرة من 3,899,3 ألف رأس في عام 2013 الي 4,062 ألف رأس عام 2014 , كما ارتفعت قيمة صادر الجمال والماعز بمعدل 111,2% و108,4% علي التوالي , وذلك لإرتفاع الأسعار , والكميات المصدرة , إضافة الي سياسات بنك السودان المركزي القاضية بأن يتم تصدير المواشي الحية وفق طريقة الدفع المقدم أو الإعتمادات المستندية , كما ارتفعت قيمة صادرات اللحوم من 15,5مليون دولار عام 2013 الي 19,8مليون دولار عام 2014 بمعدل 27,7%.

لكن في عام 2015 ارتفعت قيمة صادرات الثروة الحيوانية الي 910 مليون دولار بمعدل 6,3% نتيجة لإرتفاع قيمة صادر اللحوم الي 72 مليون دولار بمعدل 260%, نتيجة لإرتفاع الكميات المصدرة , وكذلك ارتفاع قيمة صادر الجمال والماعز والأبقار والحيوانات الحية الأخري, وذلك لإرتفاع الأسعار والكميات المصدرة اضافة الي سياسات بنك السودان المركزي القاضية بان يتم تصدير المواشي الحية وفق طريقة الدفع المقدم أو الأعتمادات المستندية[61] .

صادرات السلع المعدنية

احتلت صادرات السلع المعدنية بما فيها الذهب المركز الاول في قائمة الصادرات السودانية في عام 2012, حيث ارتفعت قيمة صادرات الذهب من 1,455 مليون دولار في عام 2011 الي 2,158 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 48,3% , وذلك بسبب ارتفاع الكميات المصدرة من 23,7 طن في عام 2011 الي 46,1 طن في عام 2012. اذ يشكل الذهب نسبة 98,7% من اجمالي الصادرات المعدنية في عام 2012 مقارنة ب 98% في عام 2011[62].

ارتفعت قيمة صادرات السلع المعدنية من 1,067,3 مليون دولار في عام 2013 الي 1,288,6 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 20,7% , نتيجة لارتفاع قيمة صادر الذهب من 1,048,4 مليون دولار عام 2013 الي 1,271,3 مليون دولار عام 2014 بمعدل 21,3% (لا تشمل الصادرات الذهب بغرض التصنيع والاعادة) , ويعزي ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة من الذهب من 24,813 كيلو جرام عام 2013 الي 30,445 كيلو جرام عام 2014 , نتيجة لإستمرار سياسات بنك السودان المركزي تجاه شراء الذهب وتوريد نصيب الحكومة من العوائد الجليلة

[61] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2015 , ص161.
[62] المرجع السابق , ص164 .

المحصلة عيناً من بنك السودان المركزي من إنتاج الذهب المستخرج بواسطة الشركات المنتجة. اما المعادن الاخري انخفضت قيمتها من 18,9 مليون دولار في عام 2013 ونسبة مساهمتها 0,4% من اجمالي الصادرات الي 17,3 مليون دولار في عام 2014 بنسبة مساهمة 0,4% من اجمالي الصادرات (معدل التغير 8,5%) .

انخفضت قيمة صادرات السلع المعدنية الي 752,8 مليون دولار عام 2015 بمعدل 42,4% , نتيجة لإنخفاض قيمة صادر الذهب الي 725,7 مليون دولار عام 2015 بمعدل 42,9% (لا تشمل صادرات الذهب بغرض التصنيع والإعادة) , ويعزي ذلك لأنخفاض الكميات المصدرة من الذهب الي 19,389,2 كيلو جرام عام 2015, وكذلك إنخفاض الأسعار[63].

المواد المصنعة

تشمل المواد المصنعة السكر والامباز, انخفضت قيمة صادرات المواد المصنعة من 9,7 مليون دولار في عام 2011 الي 3,7 مليون دولار في عام 2012 , وايضاً انخفضت قيمة صادرات المواد المصنعة من154,7 مليون دولار بنسبة مساهمة 3,2% في عام 2013 الي 57,4 مليون دولار بنسبة مساهمة 1,3% عام 2014 بمعدل تغير 62,9% . وكذلك واصلت في الإنخفاض في عام 2015 حيث سجلت 22 مليون دولار[64].

ثانياً: الواردات

هي إنتقال السلع والخدمات أو المعلومات أو الأصول المالية عبر الحدود السياسية الي الداخل وفق اجراءات مالية وإدارية معينة65.

أقسام الواردات السودانية:

يحتاج الإقتصاد النامي الي إستيراد مقادير كبيرة من السلع الراس مالية والخبرة الفنية والسلع الوسيطة وحتي المواد الأولية لتنفيذ برامجه الإنمائية66.

[63] المرجه السابق ص161 .
[64] المرجع السابق , ص166.
[65] احمد عبدالله ابراهيم : مرجع سبق, ذكره , ص24.
[66] كمال محمد عيسي النعيم , تمويل التجارة الخارجية في السودان(1984م-1994م), رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الخرطوم , ص75.

نجد أن الواردات تلعب دوراً مهماً في الوضع الإقتصادي وتؤثر مباشرة في الدخل القومي وعلي موقف الميزان التجاري فتم تقسيمها الي :-

- سلع إستهلاكية (مواد عذائية – مشروبات وتبغ ومنسوجات – مصنوعات).
- مواد خام وسيطة (مواد خام – منتجات بترولية – كيماويات).
- سلع رأس مالية (الألات والمعدات – قطع الغيار – وسائل النقل)67.

التوزيع النوعي للواردات

لمعرفة السلع التي تستورد من خارج الدولة وتم تقسيمها لاربعة فترات زمنية علي النحو التالي :

الفترة الزمنية الأولي من (1995–1999) قبل تصدير البترول

ظل حجم الواردات وقيمتها في إزدياد مستمر خلال الفترة 1995–1999. ومن أهم الواردات خلال الفترة اعلاها الآلات والمعدات , سلع مصنعة , المواد البترولية ومنتجاتها , وسائل النقل , قمح ودقيق القمح , مواد كيمائية , مواد غذائية أخري , مواد خام , منسوجات , شاي , بن , ومشروبات وتبغ , ولم تتغير مكوناتها إذ أنها اعتمدت في معظمها علي السلع الإستهلاكية . والصورة العامة لقيمة ونوع الواردات يوضحها الجدول رقم (3–4) . ومنه نلاحظ الأتي :-

جدول رقم (3–4) : التوزيع النوعي لسلع الواردات خلال الفترة 1995م–1999م,(القيمة بملايين الدولارات) .

السلعة / السنة	ألات ومعدات	نفط خام	سلع مصنعة	منتجات كيماوية	وسائل نقل	قمح ودقيق	سلع غذائية	شاي	مشروبات وتبغ	منسوجات	بن	مواد خام
1995	209,8	194,2	276,6	134	112,5	89,8	54,2	26,6	16,5	30,6	5,6	30,6
1996	253,6	305,5	297	219,9	133,4	97,9	60,6	33,8	15,2	26,2	12,9	49,1
1997	269,7	292,7	292,6	198,9	173,2	138,4	49,1	32,2	32,3	60	18,2	31,4
1998	348,2	255,7	292,1	157	192,7	131,9	80,4	36,6	20,1	43,3	15,3	51,7
1999	315,7	162,5	208,8	100,5	116,3	108,5	88	33,8	16,9	43,8	12,8	46,6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة من (1995–1999) .

[67] هناء الصادق , أثر التجارة الخارجية علي الدخل القومي في السودان(1984م-1994م), رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , ص53.

الآلات والمعدات

ارتفت قيمة وارد الآلات والمعدات من 348,2 مليون دولار في عام 1998 بنسبة 18,1% من جملة الواردات الي 358,8 مليون دولار في عام 1999 بنسبة 25% من جملة الواردات.

السلع المصنعة

انخفضت قيمة واردات السلع المصنعة من 592,1 مليون دولار عام 1998 بنسبة 30,85 من اجمالي الواردات الي 237,3 مليون دولار عام 1999 بنسبة 16,8% من اجمالي الواردات. وتحتل واردات السلع المصنعة المرتبة الثانية في قائمة الواردات والتي جاء الإنخفاض فيها سبب انتهاء مشروع خط أنابيب البترول في البلاد [68].

المواد البترولية ومشتقاتها

انخفضت قيمة وارد البترول ومشتقاته من 255,7 مليون دولار عام 1998بنسبة 13,3% من جملة الواردات الي 184,6 مليون دولار عام 1999 بنسبة 13% من جملة الواردات , وذلك بسبب انتاج البترول في البلاد .

وسائل النقل

انخفضت قيمة وارد وسائل النقل من 292,7 مليون دولار عام 1998 بنسبة 10% من جملة الواردات الي 132,2 مليون دولار عام 1999 بنسبة 9,3% من جملة الواردات .

قمح ودقيق القمح

انخفضت قيمة وارد القمح ودقيق القمح من 131,9 مليون دولار عام 1998 بنسبة 6,9% من اجمالي الواردات الي 123,3 مليون دولار عام 1999 بنسبة 8,7% من اجمالي الواردات .

المواد الكيمائية

انخفضت قيمة وارد المواد الكيماوئية من 157 مليون دولار عام 1998 بنسبة 8,2% من اجمالي الواردات الي 114,2 مليون دولار عام 1999 بنسبة 8,1% من اجمالي الواردات .

[68] المرجع السابق , ص138.

مواد غذائية أخري

ارتفعت قيمة وارد المواد الغذائية ا لأخري من 80,4 مليون دولار عام 1998 بنسبة 4,2% من اجمالي الواردات الي 100 مليون دولار عام 1999 بنسبة 7,1% من اجمالي الواردات .

المواد الخام

استقرت قيمة وارد المواد الخام لعامي 1998 , 1999 حيث سجلت (51,7 , 52,9) مليون دولار بنسب (2,7 , 2.8)% من اجمالي الواردات .

المنسوجات

انخفاض طفيف في قيمة وارد المنسوجات من 43,3 مليون دولار عام 1998 بنسبة 2,2% من اجمالي الواردات الي 39,5 مليون دولار عام 1999 بنسبة 2,85من اجمالي الواردات .

الشاي والبن

ارتفعت قيمة وارد الشاي من 26,3 مليون دولار عام 1998 بنسبة 1,9% من اجمالي الواردات الي 38,4 مليون دولار عام 1999 بنسبة 2,8% من اجمالي الواردات , اما بالنسبة للبن فقد سجل إنخفاضاً طفيفاً في قيمة واردته من 15,3 مليون دولار عام 1998 بنسبة 0,7% من اجمالي الواردات الي 14,5 مليون دولار عام 1999 بنسبة 1% من اجمالي الواردات .

المشروبات والتبغ

انخفاض طفيف في قيمة وارد المشروبات والتبغ من 20,1 مليون دولار عام 1998 بنسبة 1% من اجمالي الواردات الي 19,2 مليون دولار عام 1999 بنسبة 1,3% من اجمالي الواردات .

الفترة الزمنية الثانية من (2000–2010) بعد تصدير البترول (قبل انفصال جنوب السودان)

تتكون واردات السودان الرئيسية في هذه الفترة من الآلات والمعدات الرأسمالية , السلع المصنعة ووسائل النقل , والمواد الكيمائية , والمواد الغذائية , والمنسوجات , ومواد أخري .يوضح الجدول رقم (3–5) الواردات حسب التنوع السلعي للفتره اعلاها. ومنه نلاحظ الأتي:–

جدول رقم (3–5): التوزيع النوعي لسلع الواردات خلال الفترة (2000–2010) , (القيمة بملايين الدولارات)

السلعة / السنة	ألات ومعدات	نفط خام	سلع مصنعة	منتجات كيميائية	وسائل نقل	قمح ودقيق	سلع غذائية	شاي	مشروبات وتبغ	منسوجات	بن	مواد خام
2000	323,5	108	293,7	212,1	158,7	207,9	86	28,7	18,7	60,5	13,9	29
2001	550,5	130,2	407,9	159,9	220,5	138,1	235,6	31,1	13,8	138,7	11,5	60,9
2002	620,8	132,3	555	206,5	255,8	221,3	272,5	30,7	26,5	16	16	68,7
2003	717,9	148,7	728	251	409,1	200,7	170,1	32,4	22	124	17	79,3
2004	1,80	101,4	969,5	327,5	737,3	257,2	195,5	34	39,9	175	31,8	24
2005	24,1	29,2	17	7,3	4,8	5,7	5,4	3,5	0,6	1,5	0,4	0,5
2006	20,3	0,5	8,5	6,1	5,1	4,2	4,1	3,7	0,6	1,7	0,5	0,4
2007	22,1	36,4	16,7	6,5	3,3	4,1	4,3	3,6	0,6	1,5	0,4	0,5
2008	32,7	7,6	20,7	7,3	11,9	7,6	5,8	0,51	0,6	3,2	0,4	1,6
2009	26,9	3,4	25,7	8,9	12,3	7,2	8,1	1,3	0,7	3,5	0,4	1,6
2010	23,4	4,3	20,3	9,3	12,2	9,7	12,7	0,8	0,8	3,8	0,4	1,6

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من 2000-2010 .

الالات والمعدات

ارتفعت قيمة استيراد الالات والمعدات من 323,5 مليون دولار بنسبة 9,8% من اجمالي الواردات في عام 2000 الي 550,5 مليون دولار بنسبة 23,9% من اجمالي الواردات عام 2001 , وايضاً ارتفع استيراد الآلات والمعدات من 620,8مليون دولار عام 2002 الي 717,9مليون دولار عام 2003 بنسبة 24,9% من اجمالي الواردات , وايضاً ارتفعت قيمة وارداتها من 1,080,7 مليون دولار بنسبة 26,5% من اجمالي الايرادات في عام 2004 الي 1,971,9 مليون دولار بنسبة 29,2% من اجمالي الايرادات في عام 2005 .

تواصل الارتفاع الملحوظ في قيمة الواردات من الالات والمعدات حيث احتلت المركز الاول من جملة الواردات , وارتفعت وارداتها من 2,810 مليون دولار بنسبة 34,8% من جملة الواردات في عام 2006 الي 3,195,4 مليون دولار بنسبة 36,4% من اجمالي الواردات في عام 2007 , وترجع الزيادة الواضحة الي توسع الإقتصاد السوداني وقطاعاته المختلفة.

وقد ارتفعت قيمة الواردات من 9,690,9 مليون دولار عام 2009 الي 10,044,8 مليون دولار عام 2010 بمعدل 3,7% . ولكن انخفضت قيمة واردات الآلات والمعدات من 2,609,2 مليون

دولار عام 2009 الي 2,348,7 مليون دولار عام 2010 بمعدل 23,4% من اجمالي الواردات[69].

السلع المصنعة

ارتفع استيراد السلع المصنعة من 237,3 مليون دولار في عام 1999 بنسبة 23,9% ليصل الي 293,7 مليون دولار في عام 2000 واهمها الحديد والصلب ومواسير الأسبستوس وذلك كنتاج طبيعي للأستثمارات المتعلقة بإنتاج البترول ومشتقاته , وايضاً ارتفع استيراد السلع المصنعة من 555 مليون دولارفي عام 2002 بنسبة 22,7% من جملة الواردات الي 728,7 مليون دولار في عام 2003 بنسبة 25,3% من اجمالي الواردات . ارتفعت واردات السلع المصنعة من 1627,9 مليون دولار بنسبة 24,1% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 1640,8 مليون دولار بنسبة 20,3% من اجمالي الواردات في عام 2005 .

ارتفعت واردات السلع المصنعة من 1640,8 مليون دولار بنسبة 20,3% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 1941,9 مليون دولار بنسبة 22,1% من اجمالي الواردات في عام 2007 لكن انخفضت واردات السلع المصنعة من 2491,9مليون دولار عام 2009 بنسبة25,7% من جملة الواردات الي 2037مليون دولار عام 2010 بنسبة 23,6%من جملة الواردات , بمعدل 18,3%.

وسائل النقل

يلاحظ زيادة قيمة الواردات من وسائل النقل مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة نسبة للإنفتاح الإقتصادي وتوسع البني التحتية ودخول شركات اجنبية,حيث بلغت نسبة 10,2% من اجمالي الواردات في عام 2000, وتشمل في معظمها سلع استثمارية مثل مركبات نقل الركاب وقطع غيار السيارات ولوازمها .

ارتفعت واردات وسائل النقل من 255,8 مليون دولار عام 2002 بنسبة 10,5% من جملة الواردات الي 409,1 مليون دولار عام 2003 بنسبة 14,25 من جملة الواردات , كما ارتفعت

[69] التقرير الستوي لبنك السودان المركزي 2007, ص108.

واردات وسائل النقل من 739,3 مليون دولار بنسبة 18,1% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 1149,7 مليون دولار بنسبة 17% من اجمالي الواردات في عام 2005.

سجلت واردات وسائل النقل تراجعاً طفيفاً من 1490,5 مليون دولار بنسبة 18,5% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 1463,1 مليون دولار بنسبة 16,7% من اجمالي الواردات في عام 2007 , وكذلك ارتفعت قيم استيراد وسائل النقل من 1195,5مليون دولار عام 2009 بنسبة 12,3% من جملة الواردات الي 1225,3مليون دولار عام 2010 بنسبة 12,2 من جملة الواردات بمعدل 2,5%.

المواد الكيميائية

أدت الزيادة الكبيرة في استيراد الأدوية والمعدات الطبية والصيدلية الي ارتفاع استيراد المواد الكيميائية من 114,2 مليون دولار في عام 1999 الي 221 مليون دولار بنسبة 14,2% في عام 2000 , ويعزي الإرتفاع لتطوير الصناعة وانتاج البترول في السودان.

ارتفع استيراد المواد الكيميائية من 206,5 مليون دولار بنسبة 8,4% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 231,3 مليون دولار بنسبة 8% من اجمالي الواردات في عام 2003.

ارتفع استيراد المواد الكيميائية من 206,5 مليون دولار بنسبة 8,4% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 231,3 مليون دولار بنسبة 8% من اجمالي الواردات في عام 2003.

ارتفع استيراد المواد الكيميائية من 490,5 مليون دولار بنسبة 6,1% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 574,6 مليون دولار بنسبة 6,5% من اجمالي الواردات في عام 2007 , وايضاً ارتفعت قيمة استيراد المواد الكيميائية من 859,5 مليون دولار عام 2009 بنسبة 8,9% من جملة الواردات الي 967,6 مليون دولار عام 2010 بنسبة 9,6% من جملة الواردات بمعدل 12,6%.

المواد الغذائية

ارتفع استيراد القمح ودقيق القمح بنسبة 69% مقارنة بعام 1999, وبنسبة 13% من جملة الواردات بسبب انخفاض انتاجية الذرة والقمح نتيجة للجفاف الذي شهده عام 2000.

انخفض استيراد القمح ودقيق القمح من 221,1 مليون دولار بنسبة 9% من اجمالي الوارادت في عام 2002 الي 220,7 مليون دولار بنسبة 7% من اجمالي الواردات في عام 2003, اما واردات الشاي والبن ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 30,7 مليون دولار و 16 مليون دولار بنسب 1,3% , 0,7% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 32,4 مليون دولار , 17 مليون دولار بنسب 1% , 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2003 علي التوالي , اما المواد الغذائية الاخري فقد انخفضت قيمة وارداتها من 172,5 مليون دولار بنسبة 7% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 170,1 مليون دولار بنسبة 5,9% من اجمالي الواردات في عام 2003[70] .

ارتفع استيراد القمح ودقيق القمح من 257,2 مليون دولار بنسبة 6,3% من اجمالي الوارادت في عام 2004 الي 383,6 مليون دولار بنسبة 5,7% من اجمالي الواردات في عام 2005 .

اما واردات الشاي فقد ارتفقت من 34 مليون دولار بنسب 0,8% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 37 مليون دولار بنسب 0,5% من اجمالي الواردات في عام 2005 , لكن واردات البن انخفضت من 31,8 مليون دولار بنسبة 0,8% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 26,3مليون دولار بنسبة 0,4% من اجمالي الواردات في عام 2005 , اما الواردات من المواد الغذائية الاخري ارتفعت من 195,5 مليون دولار بنسبة 4,8% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 363,9 مليون دولار بنسبة 5,4% في عام 2005.

ارتفعت قيمة وارد الشاي من 35,2 مليون دولار بنسب 0,4% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 47,6 مليون دولار بنسب 0,5% من اجمالي الواردات في عام 2007 , لكن واردات البن انخفضت من 36,4 مليون دولار بنسبة 0,5% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 33,6 مليون دولار بنسبة 0,45% من اجمالي الواردات في عام 2007, اما المواد الغذائية الاخري فقد انخفضت قيمة وارداتها من 332,5 مليون دولار بنسبة 4,1% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 377,1مليون دولار بنسبة 4,3% من اجمالي الواردات في عام 2007 .

ارتفع استيراد القمح ودقيق القمح من 341,7 مليون دولار بنسبة 4,2% من اجمالي الوارادت في عام 2005 الي 363,9 مليون دولار بنسبة 4,1% من اجمالي الواردات في عام 2007,اما

[70] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2003 .

الواردات من المواد الغذائية الاخري انخفضت من 332,5 مليون دولار بنسبة 4,1% في عام 2006 الي 377,1 مليون دولار بنسبة 4,3% في عام 2007 .ويعزي ذلك الي زيادة المنتجات الغذائية التي تعتمد علي القمح .

سجلت قيمة استيراد المواد الغذائية معدل زيادة 44,4% نسبة لزيادة قيمة واردات السكر من 109,9 مليون دولار في عام 2009 الي 509,4 مليون دولار عام 2010 بمعدل 361,1%, والقمح ودقيق القمح من 696 مليون دولار في عام 2009 الي 976,9 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 40,4% , والزيوت الحيوانية والنباتية من 133,2مليون دولار عام 2009 الي 152,4مليون دولار عام 2010 بمعدل 14,5% , اما منتجات الالبان انخفضت قيمتها من 135,9 مليون دولار بنسبة 1,4% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 102,7 مليون دولار بنسبة 1% من اجمالي الواردات في عام 2010 , اما واردات البن فقد سجلت ارتفاع طفيف من 34,8 مليون دولار بنسبة 0,3% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 38,4 مليون دولار بنسبة 0,4% من اجمالي الواردات في عام 2010 .

اما واردات الخضروات ومنتجاتها ارتفعت من 60,6 مليون دولار بنسبة 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 62,4 مليون دولار بنسبة 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2010 , بالنسبة للفواكة ومنتجاتها انخفضت قيمة وارداتها من 41,8 مليون دولار بنسبة 0,4% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 36,3 مليون دولار بنسبة0,4% من اجمالي الواردات في عام 2010, ومواد غذائية أخري من 301 مليون دولار عام 2009 الي 418,7 مليون دولار عام 2010 بمعدل 48,3% [71].

المنسوجات

ارتفعت نسبة استيراد المنسوجات الي جملة الواردات لتصل 3,6% في عام 2000 مقارنة بنسبة 2,8% في عام 1999 نتيجة لإرتفاع الواردات من الملبوسات الجاهزة وأقمشة الحرير الصناعي. كما سجلت 6% من اجمالي الواردات في عام 2001م بقيمة 138مليون دولار, لكن انخفضت

[71] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام 2003 , 2005, 2007 , 2010.

قيمة واردات المنسوجات من 140,3 مليون دولار بنسبة 5,7% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 124,7 مليون دولار بنسبة 4,3% من اجمالي الواردات في عام 2003.

ارتفعت قيمة واردات المنسوجات من 175 مليون دولار في عام 2004 بنسبة 2,5% من اجمالي الواردات الي 233,7 مليون دولار بنسبة 3,5% في عام 2005, ايضاً ارتفعت قيمة واردات المنسوجات من 295,3 مليون دولار بنسبة 3,7% من جملة الواردات في عام 2006 الي 315,9 مليون دولار بنسبة 3,6% من جملة الواردات في عام 2007 , وكذلك ارتفعت قيمة واردات المنسوجات من 341,9 مليون دولارفي عام 2009 بنسبة 3,5% من جملة الواردات الي 381,9 مليون دولار في عام 2010 بنسبة 3,8% من جملة الواردات بمعدل 11,7% .

منتجات بترولية ومواد خام

انخفض استيراد المواد البترولية ومنتجاته من 184 مليون دولار في عام 1999 (13% من جملة الواردات) الي 108 مليون دولار في عام 2000 (7%من جملة الواردات) , ويعزي ذلك لإنتاج البترول ومشتقاته محلياً.

ارتفع استيراد المنتجات البترولية من 132,3 مليون دولار بنسبة 5,4% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 148 مليون دولار بنسبة 5,2% من اجمالي الواردات في عام 2003, امالمواد الخام الاخري ارتفعت من 68,7 مليون دولار بنسبة 2,8% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 79,3 مليون دولار بنسبة 2,8% من اجمالي الواردات في عام 2003.

ارتفع استيراد المنتجات البترولية من 101,4مليون دولار بنسبة 4,3% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 322 مليون دولار بنسبة 4,8% من اجمالي الواردات في عام 2005, اما المواد الخام الاخري ارتفعت من 96,4 مليون دولار بنسبة 2,4% من اجمالي الواردات في عام 2004 الي 104,5مليون دولار بنسبة 1,5% من اجمالي الواردات في عام 2005.

انخفض استيراد المنتجات البترولية من 414,2 مليون دولار بنسبة 5,1% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 291,4 مليون دولار بنسبة 3,3% من اجمالي الواردات في عام 2007, اما المواد الخام الاخري انخفضت ايضاً من 138,2 مليون دولار بنسبة 1,7% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 115,3 مليون دولار بنسبة 1,5% من اجمالي الواردات في عام 2007,

وهذه تعد من مؤشرات الأستيراد الايجابية حيث اتجه نحو النشاط التنموي المرغوب فيه لمقابلة الطفرة الكبيرة للأستثمار, وقد تمثل هذا في استيراد المعدات الثقيلة المتعلقة بالطرق واستخراج البترول والصناعات الثقيلة [72].

ارتفع استيراد المنتجات البترولية من 325,6 مليون دولار بنسبة 3,4% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 427,5 مليون دولار بنسبة 4,3% من اجمالي الواردات في عام 2010, اما المواد الخام الاخري ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 159,6مليون دولار بنسبة 1,6% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي161,5 مليون دولار بنسبة 1,6% من اجمالي الواردات في عام 2010.

المشروبات والتبغ

ارتفعت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 18,7 مليون دولار عام 2000 الي 22,7 مليون دولار عام 2001 , حيث ارتفعت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 26,5مليون دولار بنسبة 1,1% من اجمالي الواردات في عام 2002 الي 22 مليون دولار بنسبة 0,8% من اجمالي الواردات في عام 2003 , كما ارتفعت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 39,9 مليون دولار بنسبة 1% من اجمالي الواردات في عام2004 الي 42,5 مليون دولار بنسبة 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2005 , وايضاً ارتفعت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 47,7 مليون دولار بنسبة 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2006 الي 56,3 مليون دولار بنسبة 0,6% من اجمالي الواردات في عام 2007 , وارتفعت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 69,7 مليون دولار بنسبة 0,7% من اجمالي الواردات في عام 2009 الي 77,5 مليون دولار بنسبة 0,8% من اجمالي الواردات في عام 2010 [73].

[72] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي2007 , ص108.
[73] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام 2012 , 2013 ,2015 .

الفترة الزمنية الثالثة من (2011–2015) بعد انفصال جنوب السودان

تشمل الواردات الرئيسية : الآلات والمعدات الرأسمالية , والسلع المصنعة , وسائل النقل , المواد الكيميائية , والمواد الغذائية , والمنسوجات , والمنتجات البترولية , والمواد الخام وسلع أخري . ويوضح الجدول رقم (3–6) الواردات حسب التنوع السلعي للفتره اعلاها. ومنه نلاحظ الأتي:–

جدول رقم (3–6): التوزيع النوعي لسلع الواردات خلال الفترة 2011م–2015, (القيمة بملايين الدولارات) .

السلعة / السنة	ألات ومعدات	نفط خام	سلع مصنعة	منتجات كيماوية	وسائل نقل	قمح ودقيق	سلع غذائية	شاي	سكر	مشروبات وتبغ	منسوجات	بن	مواد خام
2011	2323	84,9	1789	1063	889	711	591	61	506	68	277	36	187
2012	1771	649,5	1957	797	1237	825	635	50	529	60	265	36	251
2013	17,3	14,7	18,6	9,2	9,4	10,6	6,5	0,6	6,5	0,8	3	0,4	2,4
2014	16,8	16,5	17,5	10	7,7	11,8	6,7	0,8	5	1	3,3	0,4	2,5
2015	17,3	12,5	20,4	9,8	9,6	8	7,8	0,6	5,8	0,8	4,2	0,5	2,7

المصدر :التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (الفترة من 2011–2015).

الالات والمعدات

انخفضت قيمة واردات الآلات والمعدات من 2,323 مليون دولار في عام 2011 الي 1,771 مليون دولار في عام 2012, بمعدل 23,8% , وكذلك انخفضت قيمة واردات الآلات والمعدات من 1,713 مليون دولار في عام 2013 الي 1,543,3 مليون دولار في عام 2014م بمعدل 9,9% , لكن ارتفعت الي 1,649,7 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 6,9% .

السلع المصنعة

ارتفعت قيمة واردات المصنوعات من 1,789 مليون دولار في عام 2011 الي 1,957 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 9,4% , لكن إنخفضت قيمة وارداتها من1,843 مليون دولار في عام 2013 الي 1,613 مليون دولار في عام 2014م بمعدل 12,5%, وايضاً أرتفعت قيمة وارداتها في عام 2015 الي 1941,3 مليون دولار بمعدل 20,4%.

وسائل النقل

ارتفعت قيمة واردات وسائل النقل من 889 مليون دولار في عام 2011 الي 1,237 مليون دولار في عام2012 بمعدل 39,1% , كما انخفضت قيمة وارداتها من 936 مليون دولار في عام 2013 الي 706 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 24,5% , وذلك نتيجة للضوابط التي اتخذها بنك السودان المركزي للحد من استيراد العربات الصوالين[74] , لكن إرتفعت قيمة واردات وسائل النقل من 706,6 مليون دولار في العام 2014م الي 910,6 مليون دولار في العام 2015م بمعدل 28,9%.

المواد الكيماوية

سجلت قيمة واردات المواد الكيماوية انخفاضاً من 1,063 مليون دولار في عام 2011 الي 797 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 25% , وايضاً ارتفعت قيمة وارداتها من 912 مليون دولار في عام 2013 الي 923 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 1,3% , وكذلك إرتفعت قيمة واردات المواد الكيماوية من 923,1 مليون دولار في عام 2014م الي 929 مليون دولار في عام 2015م بمعدل 0,6%.

المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات المواد الغذائية من 1,888 مليون دولار في عام 2011 الي 2,049 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 8,5% , نتيجة لإرتفاع قيمة واردات الخضروات ومنتجاتها من 39 مليون دولار في عام 2011 الي 61 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 56,4%, اضافة الي ارتفاع قيمة واردات القمح ودقيق القمح من 711 مليون دولار في عام 2011 الي 835 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 17,4%.

إنخفضت قيمة واردات المواد الغذائية من 2,372 مليون دولار عام 2013 الي 2,248 مليون دولار عام 2014 بمعدل 5,2% , نتيجة لإنخفاض قيمة واردات السكر من 646 مليون دولار عام 2013 الي 460 مليون دولار عام 2014 بمعدل 28,7% , ومنتجات الألبان من 82 مليون دولار عام 2013 الي58 مليون دولار عام 2014 بمعدل 29,2% , والفواكهة ومنتجاتها

[74] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2014 ,ص166.

من 44 مليون دولار عام 2013 الي 37 مليون دولار عام 2014 بمعدل 16,5%, والبن من 38 مليون دولار عام 2013 الي 34 مليون دولار عام 2014 بمعدل 10,3%.

انخفضت قيمة وارداتها من 2,248مليون دولار في عام2014م الي 2,133مليون دولار في عام 2015 بمعدل5,1% , نتيجة لإنخفاض قيمة واردات القمح من1,046,5مليون دولار في العام 2014 الي 532,2 مليون دولار في العام 2015 بمعدل 49,1% , ومنتجات الشاي من 69,5 مليون دولار في عام 2014م الي 52,4 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 25%.[75]

المنسوجات

انخفضت قيمة واردات المنسوجات من 277 مليون دولار في عام 2011 الي 256 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 4,3% , لكن ارتفعت قيمة واردات المنسوجات من 301 مليون دولار عام 2013 الي 308 مليون دولار عام 2014 بمعدل 2,3% , كما ارتفعت قيمة واردات المنسوجات الي 395,3 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 28,3% . ويعزي ذلك الي عدم الاهتمام بالمنسوجات في السودان وتفضيل الوارد منها[76].

منتجات بترولية

سجلت قيمة واردات المنتجات البترولية ارتفاعاً من 735 مليون دولار في عام 2011 الي 1052 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 43,1% , بسبب ارتفاع واردات البترول الخام من 84,9 مليون دولار في عام 2011 الي 649,5 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 66,5% , والذي نتج عن فقدان معظم المنتجات البترولية نتيجة لإنفصال جنوب السودان , اما واردات المواد الخام (خام البلاستيك , خام المطاط , الشحوم , البذور والتقاوي وورق التغليف) فقد ارتفعت من187 مليون دولار في عام 2011 الي 251 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 34,2%.

إرتفعت قيمة واردات المواد الخام (المنتجات البترولية , خام البلاستك , وخام المطاط , الشحوم والبذور والتقاوي , ورق التغليف) من 1701 مليون دولا عام 2013 الي 1756 مليون دولار عام

[75] التقارير السنوية للأعوام 2012 , 2015 . .
[76] التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 2012 , 2014 , 2015 .

2014 بمعدل 3,3% , حيث سجلت قيمة واردات المنتجات البترولية ارتفاعاً من 1460 مليون دولار عام 2013 الي 1524 مليون دولار عام 2014 بمعدل 4,4% , نتيجة لأرتفاع قيمة واردات الجازولين من 978,7 مليون دولار عام 2013 الي 1101,7 مليون دولار عام 2014, بمعدل 12,6% .

إنخفضت قيمة واردات المواد الخام (المنتجات البترولية , خام البلاستك , وخام المطاط , الشحوم والبذور والتقاوي , ورق التغليف) وقد بلغت 1446,9 مليون دولار في عام 2015, بمعدل 17,9% , حيث سجلت قيمة واردات المنتجات البترولية إنخفاضاً من 1524 مليون دولار في العام 2014 الي 1189,4 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 21,9% , نتيجة لإنخفاض قيمة واردات الغاز الطبيعي من 144,9 مليون دولار في عام 2014 الي 82,4 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 43,1% , والجازولين من 1184 مليون دولار في عام 2014 الي 872,6 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 26,3% , وزيوت التشحيم من 175,7 مليون دولار في عام 2014 الي 129,8 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 26,1%[77].

المشروبات والتبغ

انخفضت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 68مليون دولار في عام 2011 الي 60 مليون دولار في عام 2012بمعدل 11,8% , واستمرت قيمة واردات المشروبات والتبغ في الارتفاع من 76 مليون دولار عام 2013 الي 96 مليون دولار عام 2014 بمعدل 27% . لكن في عام 2015 انخفضت قيمة واردات المشروبات والتبغ الي 79,3 مليون دولار بمعدل 17,5% .

2-3 وضع الميزان التجاري في السودان :-

الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات السلعية , ويعتبر جزء من ميزان المدفوعات للدولة . ويبين صادرات الدولة بقيمتها (FOB) (free on board) بمعني قيمة البضائع زائداً جميع النفقات التي تنفق عليها حتي تصل الي ظهر السفينة وتكون مستعدة للأبحار, وارداتها بقيمتها (CIF) (Cost+Insurance+Fright) أي التكلفة والتامين وتكاليف الشحن.

[77] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للفترة من (2011-2015) .

يقتصر الميزان التجاري علي المبادلات المتعلقة بصادرات وواردات البلد من السلع المنظورة ولا يشتمل علي المبادلات الخاصة بالسلع غير المنظورة كالخدمات المتعلقة بالسفر وخدمات التأمين والمصارف والفوائد.

وبالنظر الي إقتصاديات الدول النامية وإلي مكونات صادراتها من المنتجات الأولية يتضح أن طبيعة هذه الإقتصاديات نفسها تفرز العديد من مسببات الضغوط علي ميزان المدفوعات. فاعتماد هذه الإقتصاديات علي التجارة الخارجية بتصدير منتجاتها الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والإستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأس مالية تجعلها عرضة لمؤثرات الإنتاج الداخلي.

ولا شك أن طبيعة الصادرات , وهي من المواد الأولية , والواردات , وهي من السلع المصنعة تضفي علي عائدات تلك البلاد ضغوطاً تجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها, فينعكس أثر ذلك بالضرورة علي ميزان المدفوعات. فتكون اثار تقلبات الأسعار العالمية والتضخم العالمي والركود والانتعاش واضحة علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية.

وبما ان الاقتصاد السوداني لا ينفصل عن اقتصاديات الدول النامية من حيث السمات الأساسية لهذه الدول فقد شهد الميزان التجاري السوداني اهتزازاً كبيراً عندما بدا في تنفيذ خطط التنمية. وقد ظهر هذا الموقف مع تنفيذ الخطة العشرية والتوسع في تنفيذ المشروعات المدرجة في سنواتها الأولي, واستمر الموقف المتدهور للميزان التجاري خلال تنفيذ الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلية وأثناء تنفيذ الخطة الستية وبرامج الإستثمار الثلاثية وما أعقبها من برامج تنموية78. وموقف الميزان التجاري السوداني خلال الفترة 1995–2015 يمكن تناول بالتفصيل في الفترات الزمنية التالية:-

الفترة الزمنية الأولي (1995 – 1999) قبل تصدير البترول

أن الميزان التجاري في الفترة الزمنية الأولي يعكس بوضوح موازنة المعاملات التجارية المنظورة بين قيم صادرات البلاد وقيم وارداتها من السلع طوال(5) سنوات , ويوضح الجدول رقم (3–7) موقف الميزان التجاري للفترة من (1995– 1999) . ومنه نلاحظ الأتي :-

[78] عثمان ابراهيم السيد,مرجع سبق ذكره , ص 245-246.

جدول رقم (3–7): موقف الميزان التجاري للفترة (1995 – 1999) ,(القيمة بملايين الدولارات) .

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
1995	555,7	1184,5	628,8–
1996	620,2	1504,4	884,2–
1997	594,2	1579,7	985,5–
1998	595,1	1924	1328,9–
1999	780,1	1414,9	634,8–

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (1995 – 1999) .

سجل الميزان التجاري خلال الفترة من (1995 –1999) عجز متفاوت وقد بلغ أعلي عجز لهذه الفترة 1,328,8 مليون دولار عام 1998 نسبة لزيادة الواردات لهذا العام .

ارتفع العجز في الميزان التجاري للعام 1996م 884,2 مليون دولار مقارنة بعجز قدرة 628,8 مليون دولار عام 1995م , وتعزي للزيادة الكبيرة في قيمة الواردات البالغة 319,9 مليون دولار امريكي التي فاقت الزيادة في حصيلة الصادرات والبالغة 64,5 مليون دولار (620.2–555,7)

ارتفع العجز في الميزان التجاري من 985,5 مليون دولار في عام 1997 الي 1,328,9 مليون دولار عام 1998, ويعزي ذلك لارتفاع قيمة الواردات من 157,7 مليون دولار عام 1997 الي 1,924 مليون دولار عام 1998, والانخفاض الطفيف في قيمة الصادرات من 594.2 مليون دولار عام 1997 الي 595,1 مليون دولار عام 1998 , لكن في عام 1999 انخفض العجز في الميزان التجاري الي 634,8 مليون دولار , نسبة لانخفاض قيمة الواردات الي 1,414.9 مليون دولار , ولأرتفاع قيمة الصادرات الي 780,1 مليون دولار[79].

الفترة الزمنية الثانية (2000–2010) بعد تصدير البترول (قبل انفصال جنوب السودان)

أن الميزان التجاري في الفترة الزمنية الثانية يعكس بوضوح موازنة المعاملات التجارية المنظورة بين قيم صادرات البلاد وقيم وارداتها من السلع طوال(10) سنوات , يوضح الجدول رقم (3–8) موقف الميزان التجاري للفترة من (2000 – 2010) . ومنه نلاحظ الأتي:–

[79] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام من(1995-1999).

جدول رقم (3–8): موقف الميزان التجاري للفترة (2000 – 2010) , (القيمة ملايين الدولارات)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2000	1,806,7	1,552,7	254
2001	1,698,7	1,585,5	113,2
2002	1,949,1	2,446,4	497,3–
2003	2,542,2	2,881,9	339,7–
2004	3,777,8	4,075,2	297,4–
2005	4,824,5	6,756,8	1,932,3–
2006	5,656,6	8,073,5	2,416,7–
2007	8,879,2	8,775,5	103,7
2008	11,570,5	9,351,5	2,219
2009	8,257,1	8,528	270,9–
2010	11,404,3	8,839,4	2,564,9

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000 – 2010) .

ان الميزان التجاري خلال الفترة اعلاها شهد تأرجح بين الفائض والعجز حيث سجل الميزان التجاري أعلي فائض في عام 2010 بفائض قدره 2,564,9 مليون دولار .

إنخفض الفائض في الميزان التجاري من 254 مليون دولار عام 2000 الي 113,2 مليون دولار في عام 2001 , نتيجة لزيادة قيمة الواردات من 1,552,7 مليون دولار في عام 2000 الي 1,858,5 مليون دولار في عام 2001 , وانخفاض قيمة الصادرات من 1,806,7 مليون دولار في عام 2000 الي 1,698,7 مليون دولار في عام 2001 , كما سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 339,7 مليون دولار في عام 2003 مقارنة بعجز قدره 497,3 مليون دولار في عام 2002, ويعزي إنخفاض العجز في الميزان التجاري خلال عام 2003 الي الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات (إرتفاع حصيلة الصادرات من 1,949,11 مليون دولار في عام 2002 الي 2,542,17 مليون دولار في عام 2003) البالغ قدرها 593,1 مليون دولار بنسبة 30,4% والتي فاقت الزيادة في حصيلة الواردات (لإرتفاع حصيلة الواردات من 2,446,4 مليون دولار في عام 2002 الي 2,881,9 مليون دولار في عام 2003) والبالغ قدرها 435,5 مليون دولار بنسبة 17,8% .

ارتفع العجز في الميزان التجاري من 297,4 مليون دولار في عام 2004 الي 1,932,5 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 549,8%, يعزي ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 4,047,2 مليون دولار في عام 2004 الي 6,756,8 مليون دولار في عام 2005 بمعدل 65,8% .

تحول عجز الميزان التجاري من 2,416,7 مليون دولار في عام 2006 الي فائض قدره 103,7 مليون دولار عام 2007, نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات من 5,656,6 مليون دولار في عام 2006 الي 8,879,2 مليون دولار بمعدل 57% , وذلك لزيادة حصيلة الصادرات البترولية من 5,087,2 مليون دولار في عام 2006 الي 8,418,5 مليون دولار في عام 2007 , بينما انخفضت الصادرات الأخري من 569,4 مليون دولار في عام 2006 الي 460,7 مليون دولار في عام 2007. اما الواردات فقد ارتفعت من 8,047,5 مليون دولار في عام 2006 الي 8,775,5 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 8,7% , وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في معظم بنود الاستيراد الرئيسية , اما في عام 2008 ارتفع الفائض في الميزان التجاري حيث بلغ 2,219 مليون دولار , وذلك نتيجة لإرتفاع قيمة الصادرات حيث بلغت 11,570,5 مليون دولار , نتيجة لارتفاع الصادرات البترولية . أما الواردات فقد حدث فيها ارتفاع طفيف حيث بلغت 9,351,5 مليون دولار عام 2008 .

اما في عام 2010 فقد حدث تحول كبير في الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270,9 مليون دولار عام 2009 الي فائض بمبلغ 2,564,9 مليون دولار عام 2010 , وذلك لإرتفاع قيمة الصادرات من 8,257,1 مليون دولار في عام 2009 الي 11,404,3 مليون دولار عام 2010 بمعدل 38,1% , ويعزي ذلك في المقام الاول لإرتفاع اسعار صادرات المنتجات البترولية من 7,236,8 مليون دولار عام 2009 الي 9,695,2 مليون دولار عام 2010 , وايضا زيادة صادرات الذهب من 403,4 مليون دولار في عام 2009 الي 1,018 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 152,4%, وارتفعت ايضاً حصيلة الصادرات الأخري من 616,9 مليون دولار في عام 2009 الي 691,1 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 12% , ويعزي ذلك للإرتفاع

الملحوظ لصادر اللحوم والسمسم . أما الواردات فقد حدث فيها ارتفاع طفيف من 8528 مليون دولار عام 2009 الي 8839,4 مليون دولار عام 2010 بمعدل 3,7% [80].

الفترة الزمنية الثالثة (2011 – 2015) بعد انفصال جنوب السودان

أن الميزان التجاري في الفترة الزمنية الثالثة (بعد انفصال جنوب السودان) يعكس بوضوح موازنة المعاملات التجارية المنظورة بين قيم صادرات البلاد وقيم وارداتها من السلع طوال(5) سنوات , و يوضح الجدول رقم (3–9) موقف الميزان التجاري للفترة من (2011 – 2015) . حيث يلاحظ منه الأتي:–

جدول رقم (3–9) : موقف الميزان التجاري للفترة (2011 – 2015) ,(القيمة بملايين الدولارات) .

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2011	9,655,7	8,127,6	1,528,1
2012	3,367,7	8,338	4,970,4–
2013	4,789,7	9,918,1	5,128,3–
2014	4,350,2	9,211,3	4,861,1–
2015	3,169	9,508,7	6,339,7–

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2011–2015) .

التحول في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 1,528,1 مليون دولار في عام 2011 الي عجز بمبلغ 4,970,4 مليون دولار في عام 2012 , وذلك لإنخفاض قيمة الصادرات من 9,655,7 مليون دولار عام 2011 الي 3,367,7 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 65,1% , ويعزي ذلك بصورة اساسية لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لإنفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011 , وقد ساهم تحسين موقف صادرات الذهب في إنخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري , اما الواردات فقد ارتفعت من 8,127,6 مليون دولار عام 2011 الي 8,338 مليون دولار اعم 2012 بمعدل 2,6% .

إنخفض العجز في الميزان التجاري من 5,128,3 مليون دولار في عام 2013م الي 4,861,1 مليون دولار في عام 2014 , علي الرغم من إنخفاض قيمة الصادرات في عام 2014 الناتج عن إنخفاض قيمة الصادرات البترولية والسلع الزراعية , ويعود السبب الرئيسي في انخفاض

[80] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام من (2000-2010) .

عجز الميزان التجاري في عام 2014 لإنخفاض قيمة بعض الواردات علي رأسها السكر ووسائل النقل , وكذلك إرتفع العجز في الميزان التجاري الي 6,339,7 مليون دولار عام 2015 مقارنة بعام 2014 بمعدل 33,3% , ويعزي ذلك لأنخفاض قيمة الصادرات (مبلغ 3,169 مليون دولار) الناتج عن إنخفاض قيمة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية وإرتفاع قيمة الواردات (مبلغ 9,508,7 مليون دولار).

مما سبق نجد ان الميزان التجاري بعد عام 2011 , اي الفترة بعد انفصال جنوب السودان سجل عجزاً مستمراً نتيجة لإنخفاض قيمة صادر البترول بسبب خروج البترول من الصادرات بعد يوليو 2011 , وايضاً انخفاض قيمة صادر بعض السلع الزراعية بسبب تدهور القطاع الزراعي[81].

[81] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للأعوام من (2011-2015). .

الفصل الرابع

تقدير دالة الواردات في السودان

4-1 توصيف النموذج :

يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية يمكن قياس معاملاتها باستخدام طرق الاقتصاد القياسي وفقاً للخطوات التالية82 :-

1- تحديد متغيرات النموذج .
2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
3- تحديد الاشارات المسبقة لمعالم النموذج .

اولاً : تحديد متغيرات النموذج :

يمكن للباحث ان يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسة لظاهرة اقتصادية معينة من خلال عدة مصادر وهي:-

1- النظرية الاقتصادية .
2- المعلومات المتاحة عن دراسات اقتصادية سابقة .
3- المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص .

وقد تم تحديد متغيرات الدراسة علي النحو التالي :-

أ- **المتغير التابع :**

الواردات (M) هي انتقال السلع والخدمات او المعلومات او الاصول المالية عبر الحدوود السياسية الي الداخل وفق اجراءات مالية وادارية معينة83 .

ب- المتغيرات المستقلة :

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يمثل الناتج المحلي الأجمالي المجموع الكلي للسلع والخدمات المصنعة بأستخدام عوامل الأنتاج المحلية بما في ذلك تلك السلع والخدمات التي تم انتاجها في

[82] بسام يونس واخرون:الاقتصاد القياسي ,السودان ,دار عزة للنشر والتوزيع,2002,ص17-22.
[83] محمد عبد القادر عطية:الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ,مصر,الدار الجامعية للنشر والتوزيع, 2005 , ط2,ص15.

دول إخري ويعتبر الناتج المحلي الأجمالي الاكثر اهمية , لأنه يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقتها دون الاستعانة بالموارد الخارجية ، لذا في محاولتها لتقييم العناصر المؤثرة في الاليات الاقتصادية يجب علينا اولاً تقييم العناصر المؤثرة المتداخلة في تحديد قيمة الناتج المحلي الاجمالي , وبالتالي نستطيع ان نستنتج مدي تأثيرها علي الاقتصاد كلل.

الناتج المحلي الاجمالي يمثل القيمة النهائية لمجموعة السلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي باسعار السوق خلال فترة معينة غالباً ما تكون سنة . فالناتج المحلي الاجمالي يشير الي حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة .

سعر الصرف (EX) هو قيمة العملة المحلية (الجنية السوداني) مقابل العملات الاجنبية , وبزيادة قيمة العملة المحلية تقل الواردات , وهو السعر أو المعدل الذي علي اساسة يجري تبادل عملة معينة بعملة أخري ، ويتم هذا التبادل اما لحظياً أو إجل84.

التضخم (INF) نعني بالتضخم الارتفاع الواضح والمستمر في الرقم العام للاسعار (وليس زيادة الاسعار) فالتضخم هو معدل التغير النسبي للرقم القياسي لنفقة المعيشة بين فترتين زمنيتين (فترة الاساس وفترة المقارنة) منسوباً للرقم في فترة الاساس أي ان:-

$$F = \frac{CPI\ (t-1) - CPI(t)}{CPI\ (t)} \ *100$$

حيث ان:

معدل التضخم = F

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية t-1 = CPI (t)

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية t = CPI t

الاستثمار(I) هو استثمار للنقود او أي ممتلكات تستثمر فيها النقود ونخلص الي ان الاستثمار في اللغة يعني – استفحال الجهد والحركة خلال فترة زمنية محددة لتحقيق الربح . ويعرف الاستثمار ايضاً: الاستثمار (investment) هو ارتباط مالي يحقق مكاسب يتوقع الحصول

[84] طارق محمد الرشيد:المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي,السودان جي تاون.2005,ص21-22.

عليها علي مدي طويل في المستقبل فالاستثمار نوع من الانفاق ولكنة إنفاق على اصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدي فترة طويلة من الزمن ولذلك يطلق علية البعض اصطلاح إنفاق رأس مالي Capital expenditure تميزاً له على المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية Operating expenditure . وكذلك يقصد به عند الاقتصاديون تحقيق المكاسب عن طريق ممارسة اي نشاط صناعي او خدمي بهدف الحصول علي ربح .

الرسوم الجمركية علي الواردات (DM) هي رسوم تفرضها الدولة علي السلع المستوردة وتاخذ شكلين من حيث فئتها :ان تكون محددة اي مبلغ علي القطعة الواحدة وتسمي رسوم نوعية والشكل الثاني كنسبة مئوية يمكن ان تكون ثابتة او تصاعدية85.

ثانياً : تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (قد تكون معادلة واحدة او عدة معادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) ودرجة التجانس (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وانما قد توضح في بعض الاحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج.ولذلك فأن الباحثين يلجأون لبعض الاساليب التي تفيد في تحديد الشكل الرياضي الملائم نجد من اهمها الاتي:

أ- **اسلوب الانتشار:**

حيث يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج ، ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع علي محور واحد والمتغير المستقل علي المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً علي نوع العلاقة هل هي خطية ام غير خطية وبناءاً علي ذلك يمكن للباحث من اختيار الشكل الرياضي الملائم ولكن من مآخذ هذا الاسلوب انه يختصر علي متغيرين فقط ولذلك لايمكن استخدام هذا الاسلوب في حالة النموذج الذي يحتوي علي أكثر من متغيرين.

[85] محمد حسن اسماعيل:دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني,شركة ارباب للتعدين1990-2006,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة السودانللعلوم والتكنولوجيا ,ص40.

ب-اسلوب التجريب:

ووفقاً لهذا الاسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

ولاشك ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية اخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب علي الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديد الشكل الرياضي:

- درجة تعقيد الظاهرة : فكلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كان من الافضل استخدام نموذج ذو معادلات انية ، حتي يأخذ في الحسبان العلاقات المتشابكة.
- الهدف من تقدير النموذج : فهنالك بعض المتغيرات يمكن اسقاطها لعدم اهميتها بالنسبة لبعض الاهداف في حين يتعين ادراجها في النموذج في حالة الاهداف الاخري.
- مدي توافر البيانات : فقد يضطر الباحث في اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم امكانية قياسها.[86]

وفيما يلي النموذج المقترح لدراسة الواردات في السودان في الصورة الخطية:

$$M = b_0 + b_1 GDP + b_2 INF + b_3 EX + b_4 DM + b_5 I + u_t$$

حيث ان :

القاطع (الثابت) b_0

الواردات M

الناتج المحلي الاجمالي GDP

التضخم INF

سعر الصرف EX

الرسوم الجمركية علي الواردات EX

الاستثمار I

[86] طارق محمد الرشيد,مرجع سبق ذكره , ص 17-18

عامل الخطا العشوائي u_t , وهو مجموعة العوامل التي تؤثر علي الواردات ولم يتضمنها النموذج

مرونات التغيرات b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 .

ثالثاً : تحديد الاشارات المسبقة لمعالم النموذج :

الثابت (القاطع) موجب .

معامل الناتج المحلي الاجمالي موجب لوجود العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي والواردات .

معامل سعر الصرف سالب لوجود العلاقة العكسية بين سعر الصرف والواردات .

معامل التضخم موجب لوجود العلاقة الطردية بين التضخم والواردات .

معامل الرسوم الجمركية علي الواردات سالب لوجود العلاقة العكسية بين الرسوم الجمركية والواردات .

معامل الاستثمار موجب لوجود العلاقة الطردية بين الاستثمار والواردات .

4-2 تقدير نموذج الدراسة :

ويعتبر هذا التقدير عملاً فنياً يتطلب الإلمام الكامل من الباحث ، وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:-

أ- تجميع البيانات إلاحصائية عن المتغيرات الداخلية للنموذج.

ب- تحليل ومعالجة البيانات.

ت- أختيار طرق القياس المناسبة.

4-2-1 تجميع البيانات عن متغيرات النموذج :

يتعين علي الباحث قبل القيام بتقدير النموذج أن يقوم بجمع البيانات عن متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة ، وتعتبر هذة المرحلة من أهم مراحل العمل القياسي فإذا توافرت فيها

الموضوعية والدقة والبعد عن الاخطاء أنعكس ذلك في دقة التحليل وصحة النتائج التي يحصل عليها الباحث87.

4-2-2 تحليل ومعالجة البيانات :

العلاقات الاقتصادية عادة تحتوي علي متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل القياسي بتقديرها في ظل وجود الاخطاء العشوائية وكما هو معروف في ادبيات الاقتصاد القياسي ان احد مكونات الاخطاء العشوائية ناتج عن الاخطاء في هذه المتغيرات وبما ان دقة التقديرات تعتمد بشكل اساسي على حجم وطبيعة هذة الاخطاء، لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الاولي للبيانات وخاصة اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية، أذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ، ولذلك ان التحليل الاولي للبيانات يشمل الاتي:-

- اختبار سكون واستقرار السلسلة.
- تحليل التكامل المشترك.
- اختبار وعلاج مشاكل القياس.

1- اختبار سكون واستقرار السلسلة: (stationary)

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في جميع المتغيرات أما في نفس الاتجاه او في اتجاهات متعاكسة ، وبمعني أخر فأن وجود أتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة ، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السسلسلة الزمنية يكون غالباً زائفاً (spurious) , كما ان الخواص الاحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه ، بالاضافة الي ذلك فإن وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية يجعل من الصعب الاعتماد علي قيمة المتوسط في التنبؤ , وكذلك في حالة الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد علي القيمة المتوسطة يعطي قيماً اقل من الواقع , وفي حالة الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد

[87] المرجع السابق , ص 27

علي القيمة المتوسطة يعطي قيماً اقل من الواقع ، ولهذا لابد من إكتشاف مدى وجود الاتجاه العام في بيانات متغيرات السلسلة الزمنية والتخلص منه لضمان صفة الاستقرار او السكون .

وعلي المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة نجد من اهمها:-

- **الرسم التاريخي للسلسلة (time plot)**

هو عبارة عن رسم منحني يوضح مسار الظاهر للمتغير عبر الزمن ويتم رسم المسار الزمني علي محورين محور افقي ومحور عمودي ,يمثل المحور الافقي الفترة الزمنية اما المحور العمودي فيمثل بيانات المتغير ,ولكن الرسم التاريخي مؤشر غير واضح للحكم علي استقرار السلسلة الزمنية لذلك يتم استخدام اختبارات جذور الوحدة لاستقرارالسلاسل الزمنية .

- **الرسم الصندوقي المتتالي (sequential)**
- **اختبار جذور الوحدة (unit root test)**

ويعني جذر الوحدة في اي سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن ، ويعتبر هذا الاختبار من اكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية , ومستخدم في معظم البرامج الجاهزة ، ويعزي هذا الاختبار الي كل من ديكي – فولر (Dickey – Fuller 1979) وقد عرف في الاوساط العلمية بأختبار ديكي فولر DF ومضمون هذا الاختبار أذ كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة " ويكون القرار من اختبارات جذر الوحدة ، اذا كانت القيمه المحسوبة اكبر من القيمه الجدولية فهذا يعني ان البيانات لا تعاني من جذر الوحدة ، اي ان بيانات السلسلة الزمنية مستقرة او ساكنة والعكس ، سواء كان اختبار فليبس – بيرون (PP) او اختبار ديكي– فولرالمركب (ADF)".

عيوب اختبار جذر الوحدة:

1- معظم اختبارات جذر الوحدة تتركز علي فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري ولذلك اذا كانت الاخطاء مرتبطة ارتباط ذاتي فإنة يجب تعديل اختبار DF ليعرف بإختبار Augmented Dickey - Fuller ديكي - فولر المركب.

2- المشكلة الثانية التي تواجة اختبارات جذر الوحدة في حالة السلسة المعدلة موسمياً اذا نجد ان في هذه الحالة استخدام البيانات السنوية فقط ، وبشكل اجمالي فان اختبارات جذر الوحدة مرتبطة بمصاعب ومشاكل عديدة حيث ان قبول فرض العدم لجذر الوحدة لايعني بالضرورة أن ذلك حقيقة ، وهذا يشير الي الحاجة لتمييز السلسلة قبل استخدامها.

طرق معالجة عدم السكون:

1- ايجاد الفروق.

2- ايجاد القيم اللوغريثمية.

3- إضافة متغير وهمي موسمي لازالة الاثر الموسمي88.

نتايج فحص نموذج واردات السودان :-

اولاً : نتائج اختبار استقرار نموذج واردات السودان :

هذه النتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج E-views وذلك باجراء اختبار ديكي – فولر المركب (ADF) لاختبار استقرار مكونات السلاسل الزمنية لبيانات نموذج واردات السودان , وذلك لأن اختبار ADF ياخذ في الاعتبار ان الاخطاء مرتبطة جوهرياً , وتم تقسيم النتائج علي النحو التالي:-

سلاسل ذات فرق مستقر DS:

بعض متغيرات واردات السودان مستقرة في الفرق الاول واخري مستقرة في الفرق الثاني , فالسلاسل المستقرة في الفرق الاول هي:

1- الواردات M .

[88] المرجع السابق,ص30-33.

2- الرسوم الجمركية علي الواردات DM .

3- الاستثمار (I)

اما المتغيرات المستقرة في الفرق الثاني هي:

1- التضخم INF .

2- سعر الصرف EX .

3- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .

الجدول رقم (4-1) يوضح استقرار متغيرات الدراسة , وفي هذا الجدول استعرضت الدراسة نوع الإختبار , ومستوي استقرار المتغيرات , وقيمة إحصائية ديكي – فولر ومستوي المعنوية محدد وهو 5% .

جدول رقم (4-1) : اختبار الاستقرار لبيانات الدراسة (ADF)

المتغيرات	نوع الاختبار	استقرار المتغير	احصائية الاختبار	مستوي المعنوية 5%
M	ADF	1ST Difference	-3.693437	-3.0400
GDP	ADF	2ST Difference	-6.799128	-3.0521
INF	ADF	2ST Difference	-12.81084	-3.0521
EX	ADF	2ST Difference	-5.377864	-3.0521
DM	ADF	1ST Difference	-3.969410	3.0400
I	ADF	1ST Difference	-5.632542	-3.0400

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات باستخدام E-Views .

يلاحظ من قراءة الجدول (4-1) ان بيانات السلاسل الزمنية لنموذج واردات السودان هي مزيج من السلاسل ذات الاتجاه العام المستقر في الفرق الاول , واخري مستقرة في الفرق الثاني , (انظر ملحق رقم 1) , اي ان هذه المتغيرات ذات اتجاه عام احتمالي عندها لا بد من اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج .

ثانياً : تحليل التكامل المشترك :-

يعتبر التكامل المشترك من قبل العديد من الإقتصاديين أهم تطور في المنهج التجريبي للنمذجة وأهم ما يميزه بساطة حسابه واستخدامة , لأنه يتطلب فقط الإلمام بطريقة المربعات الصغري العادية . ويعني التكامل المشترك امكانية توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستواها , اي بمعني وجود خواص المدي الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها . فقد وجد (Engle - Granger ,1987) انه ليس في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً , فبيانات السلسلة الزمنية للمتغير اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل , ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينهما لا تكون زائفة علي الرغم من عدم سكون السلسلة .

عمل كثير من الباحثين علي دراسة التكامل المشترك والانحدار الزائف وغيرها من اساليب الفحص لبيانات السلاسل الزمنية والتي هي في الغالب تطبيقات لنماذج المعادلات الانية . وبيانات السلاسل الزمنية اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة "متساوية التكامل" في هذه الحالة فان الانحدار المقدر لا يكون زائفاً حتي وان كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة . للتحقق من ان الانحدار المقدر من بيانات السلاسل الزمنية زائفاً ام لا يتعين علي الباحث اختبار التكامل المشترك .

ومن اهم اختبارات التكامل المشترك الاتي :

- اختبار أنجل ذو الخطوتين(انجل جرانجر) Engle – Granger Test , ويستخدم في حالة الانحدار البسيط اي العلاقات البسيطة.
- اختبار جوهانسون_جويللز Johansson - Juilles , الاكثر أنتشاراً ويستخدم اذا كانت العلاقة الانحدارية أكثر من متغيرين.

لإجراء اختبار التكامل المشترك لنموذج واردات السودان تم استخدام اختبار جوهانسون – جويللز والجدول رقم (4–2) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج E-views . وتم اعداد جدول يوضح تكامل متغيرات نموذج واردات السودان . وفي هذا الجدول استعرضت

الدراسة اختبار ديرين – واتسون وقيمة معامل التحديد المعدل , واختبار ديكي– فولر المعدل , واحصائية f .

جدول رقم (4–2) : نتائج اختبار جوهانسون– جوليز للتكامل المشترك لنموذج الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace critical	0.05 Critical value	Prob.**
None *	0.999969	440.6821	95.75366	0.0001
At most 1*	0.998432	243.6231	69.81889	0.0000
At most 2*	0.979066	120.9254	47.85613	0.0000
At most 3*	0.870513	47.46384	29.79707	0.0002
At most 4	0.337072	8.624519	15.49471	0.4012
At most 5	0.041929	0.813831	3.841466	0.3670

المصدر : اعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات باستخدام E-Views.

من الجدول رقم (4–2) يلاحظ أن متغيرات واردات السودان في النموذج متكاملة , اي توجد (4) اتجاهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة عند مستوي معنوية 5% , وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات , مما يعني انها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً, (انظر ملحق رقم 2).

تقدير دالة الواردات في السودان :–

يتطلب بناء وتقدير اي نموذج في الاقتصاد القياسي فهم عميق للعلاقات المتداخلة بين المتغيرات الاقتصادية وامتلاك الاحصاء وادوات الاقتصاد القياسي , وكانت نتائج التقدير علي مرحلتين كما يلي:–

نتائج تقدير المرحلة الاولي:

$$M = 1106897 - 4.090497\ GDP - 21051\ INF - 731729.5\ EX + 615.3299\ DM + 66289\ I + U_t \qquad : (1)$$

بعد تقدير نموذج واردات السودان يجب ان يخضع النموذج للاختبار وفقاً للمعايير (الاقتصادي , الاحصائي , القياسي) , (انظر ملحق رقم 3) .

المعيار الاقتصادي :-

اهم معيار لاختبار النماذج هو معيار النظرية الاقتصادية من حيث اشارات المعالم . للتحقق والحكم علي مدي سلامة التقديرات من ناحية اقتصادية , فان النظرية الاقتصادية والبحوث التطبيقية وطبيعة الظاهرة موضع الدراسة تكون دليلاً للباحث علي اشارات نتائج التحليل .

1- اشارة الثابت موجبة (1106897) تتفق مع النظرية الاقتصادية , اي ان القدرة الذاتية للمتغير التابع موجبة , وهي ترتبط بواقع الحال في السودان.
2- اشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي سالبة (4.090497-) , تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير الي ان ضعف الناتج المحلي الاجمالي سبباً في زيادة الاستيراد , اما لسد الفجوة في بعض السلع التي يتم انتاجها محلياً ولم تفي بحاجة السوق , واما لضعف مستوي الانتاج "الجودة" مثال لذلك منتجات الدواء , منتجات الغذاء . والجدير بالذكر ان البلاد تعتمد كلياً علي السلع المستوردة سواء كانت منتجات غذاء او مدخلات انتاج او استهلاك القطاع الحكومي .
3- اشارة معامل التضخم سالبة (21050.92-) , وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية .
4- اشارة معامل سعر الصرف سالبة (731729.5-) , وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية , كلما زاد سعر الصرف قلت الواردات وأثر سعر الصرف علي الواردات لم يعتمد احصائياً ولا قياسياً رغم اعتماده اقتصادياً . الاعتماد الاقتصادي ضروري لكنه غير كافي , وعدم اعتماده قياسياً يعود الي وجود ارتباط خطي بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.
5- اشارة معامل الرسوم الجمركية موجبة (615.3299), وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية , لان العلاقة عكسية بين الرسوم الجمركية علي الواردات والواردات , لكن عند دراسة القيمة فهي ضعيفة كذلك فان رسوم الاستيراد لا تؤثر بصورة واضحة لان السودان مضطر للاستيراد مهما كانت تلك الرسوم , وذلك لاعتماد الانتاج والاستهلاك والانفاق الحكومي علي السلع المستوردة , وكذلك فان هذه الرسوم ليس الغرض من فرضها هو محاربة استيراد بعض السلع بل تعتبر مصدر اساسي لايرادات الدولة .
6- اشارة معامل الاستثمار موجبة (66289.18), دلالة علي وجود علاقة طردية بين الاستثمار والواردات وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

المعيار الاحصائي :-

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة العلاقات الاقتصادية , وذلك للتعرف علي معنوية التقديرات ومدي مطابقتها مع منطق النظرية الاقتصادية , اختبار النموذج وفقاً المعيار الاحصائي يتم من خلال الاتي :-

1- اختبار جودة توفيق النموذج .

يكون الاختبار عن طريق معامل التحديد المعدل Adjusted R-Squared لأن النموذج يحتوي علي العديد من المتغيرات المستقلة . كلما كانت قيمة $AdjR^2$ عالية فهذا يدل علي جودة توفيق النموذج , بمعني ان المتغيرت المستقلة ذات تاثير اكبر من المتغيرات العشوائية علي المتغير التابع , والعكس صحيح .

جدول رقم (4-3) : قيمة $AdjR^2$ و R^2 في نموذج الدراسة .

المعادلة	المتغيرات المضمن فيها	$AdjR^2$	R^2
معادلة *M*	*GDP,INF,DM,EX*	*0.97*	*0.98*

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات باستخدام E-Views .

فقد كانت نتائج قيمة $AdjR^2$ لنموذج واردات السودان كما يلي :-

$$R^2 = 0.98$$
$$AdjR^2 = 0.97$$

أن المتغيرات المضمنة في معادلة *M* وهي *(GDP,INF,EX,DM,I)* تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع *(M)* بنسبة *97%* والباقي *3%* اثر المتغيرات الاخري غير المضمنة في المعادلة , وهذه دلالة علي جودة توفيق المعادلة .

2- اختبار المعنوية الجزئية للنموذج t- statistic.

يعرف بالتوثيق الجزئي , واحصائياً يعني اختبار معنوية كل معلمة علي حدا , وذلك عن طريق T-Statistic . ترتبط المفاضلة بين اختبار T واختبار Z بعدد البيانات وتباين المجتمع , فاذا

كان حجم العينة اكثر من 30 وتباين المجتمع معلوم حينها نستخدم قيمة اختبار z, والا سيتم استخدام اختبار t كما في نموذج واردات السودان والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (4-4) : اختبار t لمتغيرات نموذج الدراسة.

المعادلة	معالم المتغيرات	t- statistic	t- prob.
معادلة الواردات	C	0.210605	0.8360
	GDP	-0.239179	0.8142
	INF	-0.535546	0.6001
	EX	-0.341717	0.7373
	DM	20.62635	0.0000
	I	9.676274	0.0000

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات باستخدام E-Views .

يلاحظ من الجدول رقم (4-4) ان المتغيرات المضمنة في نموذج الدراسة اغلبها لا يمكن اعتماد تاثيرها احصايئاً ذلك لان قيمة (Prob. OF.T) , أكبر من 5% عدا (DM ,I) , و هذا يؤكد بان هذا النموذج لم يجتاز اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic":

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.0000 وهي درجة معنوية عالية واقل من مستوي الدلالة الاحصائية 0.05 وبالتالي فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على ان النموذج ككل معنوي.الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4-5): اختبار F لنموذج الدراسة

المعادلة	المتغيرات المضمن فيها	F - statistic	F – Prob
معادلة *M*	*GDP,INF,DM,EX,I*	*122.7646*	*0.0000*

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام *E-views* .

علي الرغم من اجتياز النموذج لاختبار المعنوية الكلية للنموذج , وايضا اختبار جودة توفيق النموذج عالية الا ان النموذج لم يجتاز اختبار المعنوية الجزئية للنموذج , وهذا دلالة علي عدم اجتياز النموذج للمعيار الاحصائي .

المعيار القياسي :-

يهدف الباحث من خلال هذا المعيار للتعرف إلي مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية , ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة ، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

(1) مشكلة الارتباط الخطي المتعدد :

تشير مشكلة الارتباط الخطي المتعدد الي الوضع الذي تكون فيه علاقة خطية بين اثنين او اكثر من المتغيرات المستقلة هذا الوضع ناتج من الاخلال باحدي فرضيات طريقة المربعات الصغري العادية , التى تشير الى عدم ارتباط المتغيرات المستقلة ارتباطاً خطياً تاماً . وذلك عن طريق مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج واردت السودان كما يوضح الجدول رقم (4-6) .

جدول رقم(4-6) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	*DM*	*EX*	*GDP*	*I*	*INF*
DM	*1.000000*	*-0.168314*	*-0.333810*	*-0.183771*	*-0.073637*
EX	*-0.168314*	*1.000000*	*0.880155*	*-0.338513*	*-0.267293*
GDP	*-0.333810*	*.0880155*	*1.000000*	*-0.080458*	*0.030859*
I	*-0.183771*	*-0.338513*	*-0.080458*	*1.000000*	*0.549208*
INF	*-0.073637*	*-0267293*	*-0.030859*	*-0.549208*	*1.000000*

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل بيانات متغيرات الدراسة باستخدام *E-Views*.

من الجدول رقم (4-6) نلاحظ وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف بنسبة *88%* , (انظر ملحق رقم 4)

(2) مشكلة اختلاف التباين :

تفترض طريق المربعات الصغري ان تباين الاخطاء العشوائية ثابت , اي ان متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب الا يزداد او ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن . وعند مخالفة هذا الشرط تتصف البيانات بوجود مشكلة اختلاف التباين . وتوجد عدة اختبارات مستخدمة للكشف عن مشكلة اختلاف التباين منها اختبار ارش ووايت . يتم قراءة القيمة الاحتمالية للمعادلة ومقارنتها مع مستوي المعنوية *5%* اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من *5%* يتم قبول فرض العدم

الذي ينص علي وجود مشكلة اختلاف التباين . اما اذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من *5%* يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين . والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم(4–7): اختبار وايت لاكتشاف مشكلة اختلاف التباين .

F-statistic	*0.292844*	*probability*	*0.967148*
*Obs.*R-Squared*	*4.756741*	*Probability*	*0.906824*

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج *E-views*.

ومن خلال اختبار وايت *White* لاكتشاف اختلاف التباين من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحتمالية *probability =0.967148* وهي اكبر من *5%* , عليه يتم رفض العدم وقبول الفرض البديل وهذه دلالة علي ان النموذج الدراسة لا توجد به مشكلة اختلاف تباين , وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج , (انظر المحلق رقم 5) .

(3) مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي"الاخطاء" :

من المعروف ان احد الافتراضات المهمة في النموذج هو ان معاملات الاخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً . ويسمي الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً بظاهرة الارتباط الذاتي , ويتم اكتشافهاعن طريق احصائية ديربت – واتسون *(D.W)* , واذا كانت قيمة *(D.W)* قريبة من *(2)* او تساويها دل علي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي , اما اذا كانت القيم اصغر من *1.5* , دل ذلك علي وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب , واذا كانت القيمة اكبر من *1.5* , دل ذلك علي وجود ارتباط ذاتي سالب .

وعند تقدير نموذج واردات السودان في المرحلة الاولي كانت نتائج احصائية ديربن – واتسون (D.W) في النموذج كالاتي :

D.W =1.95

نلاحظ ان قيم D.W في نموذج الدراسة تقترب من القيمة المعيارية (2) . عليه فان نموذج واردات السودان لا يعاني من مشلكة الارتباط الذاتي للبواقي .

نتائج تقدير المرحلة الثانية بعد معالجة المشاكل :

بعد معالجة البيانات والمشاكل القياسية باستبعاد متغير سعر الصرف (EX) من نموذج الدراسة لارتباطه بمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من خلال مصفوفة الارتباطات (انظر ملحق رقم 6) , وكانت نتائج التقدير كما يلى:-

جدول رقم(4-8): نتائج التقدير بعد المعالجات

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
C	10.21042	3.732569	2.735494	0.0147
Log(GDP)	-0.763631	0.182153	-4.192242	0.0007
Log(INF)	0.129619	0.396797	0.326662	0.7482
Log(DM)	1.065916	0.286442	3.721231	0.0019
Log(I)	0.314370	0.299086	1.051101	0.3088

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل بيانات متغيرات الدراسة باستخدام *E-views*.

R-squared=0.75 Adjusted R-squared=0.69

F-statistic =12.097 Prob. (F- statistic) =0.0001

D.W =1.69

المعيار الاقتصادي :-

- اشارة الثابت موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- اشارة الناتج المحلي الاجمالي سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اشارة التضخم موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- اشارة الرسوم الجمركية موجبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- اشارة الاستثمار موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية .

المعيار الاحصائي :-

ويلاحظ من الجدول(4-8) جميع معالم النموذج معنوية (القيمة الاحتمالية اقل من 5%) ماعدا الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار , كما ثبت معنوية الدلالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية 0.0001= (F- statistic) .Prob وهي اقل من5% . ويوضح معامل

التحديدالمعدل(Adjusted R-squared=0.69) ان حوالي 69% من التغيرات في الواردات تم تفسيرها من خلال متغيرات النموذج , بينما 31% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الي المتغيرات الاخري غير المضمنة في نموذج الدراسة , وهذه تدل علي جودة توفيق نموذج الدراسة .

المعيار القياسي :-

جدول رقم (4-9): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات .

المتغيرات	DM	GDP	I	INF
DM	1.000000	-0.333810	-0.183771	-0.073637
GDP	-0.333810	1.000000	-0.80458	0.030859
I	-0.183771	-0.0080458	1.000000	0.549208
INF	-0.073637	0.030859	0.549208	1.000000

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل بيانات متغيرات الدراسة باستخدام *E-views*.

نتائج اختبار مصفوفة الارتباطات تشير الي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج , وذلك لان قيمة معامل الارتباط لم يصل الي *0.80* بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلى الإجمالي، الرسوم الجمركية , التضخم , الاستثمار) في النموذج المعدل , (انظر ملحق رقم7) .

نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي "الاخطاء" لان قيم (D.W=1.69) في نموذج الدراسة تقترب من القيمة المعيارية (2) . عليه فان نموذج واردات السودان لا يعاني من مشلكة الارتباط الذاتي للبواقي .

أختبار مقدرة النموزج علي التنبؤ:

يمكن تعريف التنبؤ بأنة تقدير القيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناً علي ما هو متوقع لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر[89] , قبل أستخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي أختبار مقدرتة التنبؤية , ففي كثير من الاحيان يكون النموذج ذو معني اقتصادي واحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي أخذت فيها العينة , الاانه قد لا يكون

[89] د.طارق الرشيد أ. سامية حسن محمود، التنبؤ بأستخدام نماذج الانحدار 2010م ص54

ملائماً للنتبؤ , بسبب المتغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع ، وعلي المستوي التطبيقي توجد عدة أختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف اهمها:

أ- أختبار كاي تربيع لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهدة.

ب- أختبار T لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية.

ت- معامل عدم التساوي لثايل.

بأستخدام أختبار ثايل لتقييم القدره التنبؤية والذي يعتمد علي الفروض الاتية :

فرض العدم : تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية اذا كان معامل ثايل اقرب الى الصفر.
الفرض البديل : تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة اذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح , والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (4-10) : أختبار ثايل لمقدرة النموزج علي التنبؤ .

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.17

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (E-views)

من خلال نتائج الجدول (4-10) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل (0.17) , قريبة من الصفر وبعيدة عن الواحد صحيح ، وهذه دلالة على مقدرة النموذج المعدل علي التنبؤ , (انظر ملحق رقم 8) .

مناقشة فرضيات الدراسة

1- توجد علاقة عكسية بين حجم الواردات في السودان والناتج المحلي الاجمالي , ومن خلال اجراء التحليل باستخدام برنامج E-views تبين وجود علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي, كما موضح بالجدول رقم (4-8) وهذا يثبت صحة الفرضية.

2- توجد علاقة طردية بين التضخم والواردات , ومن خلال التحليل باستخدام برنامج E-views تبين وجود علاقة طردية بين الواردات والتضخم , كما موضح بالجدول رقم (4-8) وهذا يثبت صحة الفرضية .

3- توجد علاقة عكسية بين حجم الواردات في السودان والرسوم الجمركية . ومن خلال التحليل ياستخدام برنامج E-views تبين عدم وجود علاقة عكسية بين الواردات والرسوم الجمركية , وهذا يثبت عدم صحة الفرضية . السودان مضطر للاستيراد مهما كانت تلك الرسوم , وذلك لاعتماد الانتاج والاستهلاك والانفاق الحكومي علي السلع المستوردة , وكذلك فان هذه الرسوم ليس الغرض من فرضها هو محاربة استيراد بعض السلع بل تعتبر مصدر اساسي لايرادات الدولة .

4- توجد علاقة طردية بين الواردات والاستثمار وبعد اجراء التحليل باستخدام برنامج E-views تبين وجود علاقة طردية بين الواردات والاستثمار كما موضح بالجدول رقم (4-8) وهذا يثبت صحة الفرضية.

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج :

1- النموذج الافضل لتقدير دالة الواردات في السودان هو الذي يشتمل علي الناتج المحلي الاجمالي , الرسوم الجمركية علي الواردات , التضخم , الاستثمار .

2- توجد علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي , اي ان اي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي تقلل الواردات

3- توجد علاقة طردية بين التضخم والواردات , فزيادة التضخم تؤدي الي زيادة في الواردات وايضا توجد علاقة طردية بين الاستثمار والواردات , فزيادة الاستثمار تؤدي الي زيادة في الواردات.

ثانياً : التوصيات :

1- دراسة العوامل التي تؤثر علي الواردات حتي تساهم في تطوير الاقتصاد القومي .

2- دقة وتوفير البيانات للباحثين.

3- تهيئة المناخ الإستثماري لتشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية , لتطوير القطاع الزراعي والصناعي من اجل تقليل حجم الواردات .

4- التركيز علي استيراد السلع الرأسمالية التي تساهم في تطوير الإقتصاد القومي .

مقترحات لعناوين بحوث مستقبلية :

1- تقدير دالة الإستيراد لجزء من السلع , مثل تقدير دالة واردات المنسوجات او تقدير دالة واردات المواد الكيماوية .

2- تقدير دالة واردات السكر في السودان باستخدام نموذج المعادلات الانية .

3- اثر السياسات الإقتصادية علي الواردات في السودان .

قائمة المراجع والمصادر

اولاً : المراجع

1- اسكندر مصطفي النجار: مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية , وكالة المطبوعات , الكويت , 1973.

2- بسام يونس واخرون: الاقتصاد القياسي , السودان , دار عزة للنشر والتوزيع , 2002.

3- حسام علي داؤد واخرون : اقتصاديات التجارة الدولية , ط1, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان,2002.

4- رانية سعيد ابوبكر: مقدمة في التجارة العالمية , جامعة الملك عبد العزيز ,2017.

5- زينب حسن عوض الله : الاقتصاد الدولي , جامعة الاسكندرية , دار الجامعة الجديدة , ط1 , 2004 م.

6- عثمان ابراهيم السيد: الإقتصاد السوداني , الخرطوم , دارجامعة القران الكريم , ط2 , 19981

7- طارق محمد الرشيد: المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي, السودان, جي تاون , 2005.

8- طارق الرشيد وسامية حسن محمود ، التنبؤ بأستخدام نماذج الانحدار ,السودان , جي تاون , 2010م .

9- طالب محمد عوض: التجارة الدولية – النظريات الاساسية , معهد الدراسات المصرفية , عمان , 1995م.

10- محمد علي الجاسم : القواعد الاساسية ، الاطار الدولي، ط1, جامعة المستنصرية, بغداد 1997.

11- محمد عبد القادر عطية : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق , مصر, الدار الجامعية للنشر والتوزيع , 2005 , ط2.

12- موسي سعيد مطر واخرون: التجارة الخارجية , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , 2001.

ثانياً: الرسائل الجامعية :

1- اخلاص محمد : الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان للفترة 1989-1998, رسالة ماجستيرغير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية ,2000.

2- جارالنبي جابو جارالنبي: استخدام الانحدار العام في تقدير دالة الواردات للفترة 1960-2005, رسالة ماجستيرغير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2008.

3- رشا ابراهيم طه : دالة واردات القمح في السودان 1983-1997, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعةام درمان الإسلامية , 2000.

4- محمد حسن اسماعيل: دور الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد السوداني , شركة ارباب للتعدين1990-2006 , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

5- عماد عمر ابكر: تقدير دالة الواردات في السودان للفترة 1960-2004, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2006.

6- هناء مصباح عباس الامين : دالة الواردات السودانية 1980-1997, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية , 2000.

7- نهلة خوجلي ابوعاقلة : دالة واردات القمح في السودان للفترة 1983-1997 , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ام درمان الاسلامية , 2000.

8- لمياء صالح دفع الله : مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستيراد في السودان خلال الفترة 1976-2005, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2009.

9- محي الدين الطيب محمد : نمذجة الاستيراد في السودان1980-2008, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2010 .

ثالثاً : الدوريات :

حسن بشير محمد نور,الخصائص الهيكلية لإستيفاء المعايير الدولية للتجارة الخارجية في السودان, مجلة المصرفي, بنك السودان,العدد59 , مارس2011م .

رابعاً : التقارير

1- الإدارة العامة للجمارك , فرع المعلومات والبحوث , شعبة الصادر , 2000 .

2- التقاريير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة من (1995 – 2015) .

3- التقاريير السنوية لإدارة الجمارك للفترة من (2011 – 2015) .

الملاحق

ملحق رقم (١)

استقرار سعر الصرف:

ADF Test Statistic	-5.377864	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX,3)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:23

Sample(adjusted): 1999 2015

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1),2)	-1.737192	0.323026	-5.377864	0.0001
D(EX(-1),3)	0.701035	0.244572	2.866382	0.0124
C	-0.000639	0.118643	-0.005388	0.9958
R-squared	0.696355	Mean dependent var		0.008359
Adjusted R-squared	0.652977	S.D. dependent var		0.829000
S.E. of regression	0.488353	Akaike info criterion		1.563229
Sum squared resid	3.338843	Schwarz criterion		1.710267
Log likelihood	-10.28745	F-statistic		16.05321
Durbin-Watson stat	1.990698	Prob(F-statistic)		0.000238

تابع ملحق رقم (١)

استقرار الرسوم الجمركية على الواردات:

ADF Test Statistic	-3.369410	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DM,2)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:30

Sample(adjusted): 1998 2015

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DM(-1))	-1.235940	0.366812	-3.369410	0.0042
D(DM(-1),2)	0.126257	0.248519	0.508039	0.6188
C	-2316.370	7412.330	-0.312502	0.7590

R-squared	0.563488	Mean dependent var	-910.4311
Adjusted R-squared	0.505286	S.D. dependent var	44669.33
S.E. of regression	31418.57	Akaike info criterion	23.69920
Sum squared resid	1.48E+10	Schwarz criterion	23.84759
Log likelihood	-210.2928	F-statistic	9.681658
Durbin-Watson stat	2.037922	Prob(F-statistic)	0.001995

تابع ملحق رقم (١)

استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

ADF Test Statistic	-6.799128	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,3)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:31

Sample(adjusted): 1999 2015

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-2.530095	0.372120	-6.799128	0.0000
D(GDP(-1),3)	0.732680	0.235102	3.116428	0.0076
C	16997.22	11813.35	1.438815	0.1722

R-squared	0.845490	Mean dependent var	-4358.488
Adjusted R-squared	0.823417	S.D. dependent var	113127.7
S.E. of regression	47538.25	Akaike info criterion	24.53524
Sum squared resid	3.16E+10	Schwarz criterion	24.68228
Log likelihood	-205.5496	F-statistic	38.30451
Durbin-Watson stat	1.925056	Prob(F-statistic)	0.000002

تابع ملحق رقم (١)

استقرار الإستثمار:

ADF Test Statistic	-5.632542	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(I,2)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:32

Sample(adjusted): 1998 2015

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I(-1))	-1.382466	0.245443	-5.632542	0.0000
D(I(-1),2)	0.004070	0.024991	0.162866	0.8728
C	0.600833	5.260032	0.114226	0.9106

R-squared	0.681734	Mean dependent var	0.797000
Adjusted R-squared	0.639298	S.D. dependent var	36.28987
S.E. of regression	21.79514	Akaike info criterion	9.152263
Sum squared resid	7125.421	Schwarz criterion	9.300658
Log likelihood	-79.37036	F-statistic	16.06516
Durbin-Watson stat	2.044620	Prob(F-statistic)	0.000187

تابع ملحق رقم (١)

استقرار التضخم:

ADF Test Statistic	-12.81084	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,3)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:41

Sample(adjusted): 1999 2015

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-1.808897	0.141201	-12.81084	0.0000
D(INF(-1),3)	0.289758	0.068718	4.216625	0.0009
C	4.194246	2.159233	1.942470	0.0725

R-squared	0.973839	Mean dependent var	8.270588
Adjusted R-squared	0.970101	S.D. dependent var	51.26786
S.E. of regression	8.864862	Akaike info criterion	7.360853
Sum squared resid	1100.201	Schwarz criterion	7.507891
Log likelihood	-59.56725	F-statistic	260.5694
Durbin-Watson stat	0.982449	Prob(F-statistic)	0.000000

تابع ملحق رقم (١)

استقرار الواردات:

ADF Test Statistic	-3.693437	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M,2)

Method: Least Squares

Date: 10/29/17 Time: 00:42

Sample(adjusted): 1998 2015

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.240004	0.335732	-3.693437	0.0022
D(M(-1),2)	0.221100	0.206335	1.071560	0.3009
C	-2195902.	4207672.	-0.521881	0.6094

R-squared	0.540807	Mean dependent var	-692025.5
Adjusted R-squared	0.479581	S.D. dependent var	24353364
S.E. of regression	17568528	Akaike info criterion	36.35213
Sum squared resid	4.63E+15	Schwarz criterion	36.50052
Log likelihood	-324.1692	F-statistic	8.833005
Durbin-Watson stat	2.087732	Prob(F-statistic)	0.002917

ملحق رقم (٢)

التكامل المشترك:

Date: 10/29/17 Time: 10:46

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: INF DM EX GDP M I

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	95.75366	440.6821	0.999969	None *
0.0000	69.81889	243.6231	0.998432	At most 1 *
0.0000	47.85613	120.9254	0.979066	At most 2 *
0.0002	29.79707	47.46384	0.870513	At most 3 *
0.4012	15.49471	8.624519	0.337072	At most 4
0.3670	3.841466	0.813831	0.041929	At most 5

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

تقدير النموذج في المرحلة الأولي

ملحق رقم (٣)

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 10/29/17 Time: 01:18
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1106897.	5255802.	0.210605	0.8360
GDP	-4.090497	17.10225	-0.239179	0.8142
INF	-21050.92	39307.39	-0.535546	0.6001
EX	-731729.5	2141330.	-0.341717	0.7373
DM	615.3299	29.83222	20.62635	0.0000
I	66289.18	6850.693	9.676274	0.0000

R-squared	0.976146	Mean dependent var	20429319
Adjusted R-squared	0.968195	S.D. dependent var	25513442
S.E. of regression	4550089.	Akaike info criterion	33.73415
Sum squared resid	3.11E+14	Schwarz criterion	34.03258
Log likelihood	-348.2086	F-statistic	122.7646
Durbin-Watson stat	1.954709	Prob(F-statistic)	0.000000

مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات في مرحلة التقدير الأولي

ملحق رقم (٤)

Correlation Matrix					
	DM	EX	GDP	I	INF
DM	1.000000	-0.168314	-0.333810	-0.183771	-0.073637
EX	-0.168314	1.000000	0.880155	-0.338513	-0.267293
GDP	-0.333810	0.880155	1.000000	-0.080458	0.030859
I	-0.183771	-0.338513	-0.080458	1.000000	0.549208
INF	-0.073637	-0.267293	0.030859	0.549208	1.000000

اختبار وايت لاختلاف التباين

ملحق رقم (٥)

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.292844	Probability	0.967148
Obs*R-squared	4.756741	Probability	0.906824

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/14/18 Time: 15:17
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.96E+14	1.99E+14	-0.989004	0.3460
GDP	-2.20E+08	3.69E+08	-0.594432	0.5654
GDP^2	217.7145	663.3924	0.328184	0.7495
INF	1.73E+12	2.05E+12	0.844772	0.4180
INF^2	-1.08E+10	1.25E+10	-0.868229	0.4056
EX	1.24E+14	1.16E+14	1.074283	0.3079
EX^2	-1.55E+13	1.62E+13	-0.957647	0.3608
DM	2064667.	1.26E+09	0.001634	0.9987
DM^2	-1066.060	11783.95	-0.090467	0.9297
I	-2.51E+11	1.02E+12	-0.245752	0.8108
I^2	4.01E+08	1.11E+09	0.359621	0.7266

R-squared	0.226511	Mean dependent var	1.48E+13
Adjusted R-squared	-0.546977	S.D. dependent var	3.11E+13
S.E. of regression	3.87E+13	Akaike info criterion	65.71597
Sum squared resid	1.50E+28	Schwarz criterion	66.26310
Log likelihood	-679.0177	F-statistic	0.292844
Durbin-Watson stat	2.855550	Prob(F-statistic)	0.967148

تقدير النموذج في المرحلة الثانية

ملحق رقم (٦)

Dependent Variable: LOG(M)

Method: Least Squares

Date: 10/11/17 Time: 02:52

Sample: 1995 2015

Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0147	2.735494	3.732569	10.21042	C
0.0007	-4.192242	0.182153	-0.763631	LOG(GDP)
0.7482	0.326662	0.396797	0.129619	LOG(INF)
0.0019	3.721231	0.286442	1.065916	LOG(DM)
0.3088	1.051101	0.299086	0.314370	LOG(I)

14.56176	Mean dependent var	0.751503	R-squared
3.149930	S.D. dependent var	0.689378	Adjusted R-squared
4.167714	Akaike info criterion	1.755564	S.E. of regression
4.416410	Schwarz criterion	49.31208	Sum squared resid
12.09676	F-statistic	-38.76100	Log likelihood
0.000102	Prob(F-statistic)	1.693363	Durbin-Watson stat

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بعد المعالجة

ملحق رقم (٧)

Correlation Matrix				
	DM	GDP	I	INF
DM	1.000000	-0.333810	-0.183771	-0.073637
GDP	-0.333810	1.000000	-0.080458	0.030859
I	-0.183771	-0.080458	1.000000	0.549208
INF	-0.073637	0.030859	0.549208	1.000000

مقدرة النموذج علي التنبؤ:

ملحق رقم (٨)

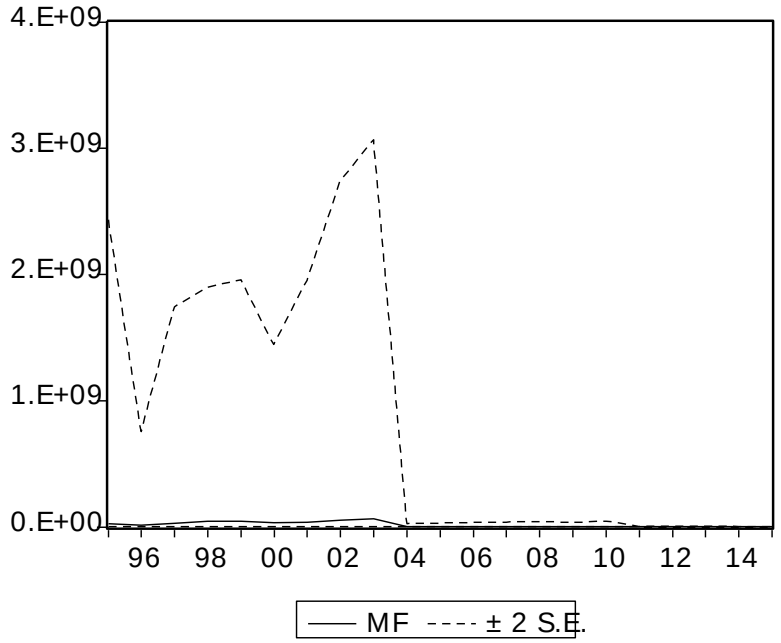

Forecast: MF
Actual: M
Forecast sample: 1995 2015
Included observations: 21

Root Mean Squared Error	1011116981
Mean Absolute Error	5318887.
Mean Abs. Percent Error	555.6863
Theil Inequality Coefficient	0.177055
Bias Proportion	0.144650
Variance Proportion	0.164820
Covariance Proportion	0.690530

متغيرات نموذج الدراسة:

obs	DM	EX	GDP	I	INF	M
1995	6108.000	0.400000	1014.000	894.0000	116.8000	61790500
1996	27676.00	1.246400	1074.000	1.409000	69.40000	13272780
1997	45021.00	1.576500	1142.000	2.842000	129.3000	25732213
1998	60960.00	1.994500	1215.600	5.751000	46.40000	41337460
1999	83175.10	2.516000	1294.200	4.424000	16.90000	39424471
2000	72060.00	2.571400	1372.600	3.267000	16.20000	42618401
2001	77103.50	2.587000	1464.900	6.787000	3.000000	50646886
2002	97800.00	2.633400	1566.200	10.42600	4.900000	60465785
2003	117709.0	2.608200	1717.300	9.880000	8.300000	75528435
2004	1188.000	2.582600	1733.500	13.06900	7.700000	10204753
2005	1531.000	2.435800	1904.700	16.75600	8.500000	298985.0
2006	1783.400	2.171500	2082.300	20.79300	8.500000	2357990.
2007	1997.400	2.015900	2211.000	22.16500	7.200000	2360658.
2008	2217.100	2.091300	2354.000	24.49600	8.100000	2503458.
2009	2645.100	2.235900	2800.000	7.702000	14.30000	8528.000
2010	2956.600	2.237300	2940.000	25.15800	11.20000	88394.00
2011	3535.000	2.485100	186689.9	40.83100	13.00000	81276.00
2012	4722.700	4.400000	243412.8	51.49300	18.10000	8338.000
2013	4091.120	5.590000	294630.2	79.98900	35.10000	99181.00
2014	5099.950	5.540000	475827.8	1.251000	37.10000	92113.00
2015	6057.190	5.720000	582936.7	17.03000	36.90000	95087.00